



مطبوعة بيدagogية بعنوان:

تسخير الموارد البشرية

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علم النفس العمل و التنظيم

إعداد: د.تومي محمد الأمين

السنة الجامعية: 2023-2022



فهرس المحتويات:

* السادس الأول :

محاضرة رقم (01): تطور النظرة للعامل البشري : المدارس الكلاسيكية

محاضرة رقم (02): المدارس الحديثة

محاضرة رقم (03): ماهية تسيير الموارد البشرية

محاضرة رقم (04): أهداف تسيير الموارد البشرية

محاضرة رقم (05): أبعاد تسيير الموارد البشرية

* السادس الثاني :

محاضرة رقم (01): التوظيف: الاستقطاب، أنسنه، وأدواته... الخ

محاضرة رقم (02): الاختيار، خطواته، إجراءاته... الخ

محاضرة رقم (03): التصنيب والثبيت، فتراته وإجراءاته... الخ

محاضرة رقم (04): التدريب والتكتون

محاضرة رقم (05): تقييم الأداء

محاضرة رقم (06): سياسة الأجر



محاضرة رقم (01): تطور النظرة للعامل البشري : المدارس الكلاسيكية

لم تصل إدارة الموارد البشرية إلى مفهومها الحالي إلا بعد مرورها بسلسلة من الأحداث والتطورات البارزة لقد كان للثورة الصناعية في القرن الثامن عشر أثراً لها في انتشار المصانع وتغيير طرق الإنتاج حيث استتبع ذلك ظهور التكتلات العمالية والاتحادات المنظمة للدفاع عن مصالح العمال وكذلك وجود مشكلات عمالية كثيرة مما طلب ضرورة وجود إدارات معينة لحل هذه المشكلات ولتنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعاملين. (جودة، 2010: ص 27).

ومع بدايات القرن العشرين ظهرت مدرسة الإدارة العلمية والذي يعتبر فريدريك تايلور الأب الروحي لها حيث اهتمت بالآلة أكثر من اهتمامها بالعنصر البشري ونظرت إلى الإنسان نظرة بسيطة واعتبرته كائن اقتصادي أي يمكن التأثير على سلوكه من خلال حواجز المادية وقد قدم تايلور دراسة الحركة والزمن لأجل توفير الوقت وزيادة الإنتاجية بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة التخصص في العمل. (نفس المرجع: ص 28).

✓ مدرسة حركة الإدارة العلمية :

ترجع نشأة إدارة الأفراد كعلم له أصوله ومبادئه وأسسه إلى مطلع القرن العشرين وبشكل تزامن مع التطورات التي حدثت في علم إدارة الأعمال والفكر الإداري بعد ظهور حركة الإدارة العلمية، عندما نادي تايلور (1911) بأن زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته لا ترتكز إلا على أساسين: الاختيار السليم للعاملين، والتوزيع الذي يتناسب مع قدراتهم وكفاءاتهم على الأعمال، من أجل أن يؤدي كل فرد أقصى إنتاجية ممكنة، وقد صاغ (تايلور) نظرته على أساس الفصل بين مهام الإدارة وجهود العاملين، فوظيفة الإدارة تعني وفقاً لفلسفة حركة الإدارة العلمية، التخطيط والتنظيم والمتابعة، بينما يقتصر دور العاملين على تنفيذ ما يكلفون به من مهام وأعمال من قبل الإدارة،



وقد اهتمت حركة الإدارة العلمية بتحديد أفضل الطرق والأساليب المتخصصة باستخدام الفرد لجهده وقد بين تاييلور وزملائه أن اقتراحاته قد بينت وجود نوع من التناقض بين مصالح الأفراد كممثلة لأصحاب الأعمال، فالجاذبية والاجتماعية

يطالب بأجر مرتفعة دون أن يحاول زيادة مجهوده، والإدارة تسعى إلى زيادة كمية الإنتاج وتخفيف تكاليفه، ومحاولته منه لمعالجة هذه المسألة (التناقض) فقد أوصى تاييلور باستخدام مقاييس الحركة والزمن لدى تحديد الأجر. (بوبوس وزهمول، 2020: ص 43-44)

وبالرغم من زيادة الإنتاجية وتحفيز العاملين من خلال العائد والحوافز نتيجة تطبيقات حركة الإدارة العلمية، إلا أن ذلك أدى إلى سخط وتمرد العاملين، وقد ظهر هذا السخط في اعتراض الحركة العمالية عليها.

وعلى هذا الأساس لقي هذا الفكر صدى واسعاً وترحيباً كبيراً في تلك الفترة لما كان له من آثار إيجابية واضحة على المؤسسات، فقد مكنت نظرية تاييلور من تحسين الإنتاجية بشكل كبير، وهذا ما تجسد في الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية انتلاقاً من 1920 كما أن أساليب تاييلور لبت احتياجات العالم المتختلف ومكنته من التطور الصناعي الحديث وتحقيق اقتصاديات كبيرة، علاوة على ذلك فقد لعبت أفكار تاييلور وإنجازاته دوراً مهماً في ظهور العديد من الطرق والأساليب الفعالة في تخطيط الإنتاج دراسة العمل وتنظيمه.

ومما لا شك فيه أن تطور إدارة الأفراد في ذلك الوقت كان بطريقاً، فحركة الإدارة العلمية ركزت في دائرة اهتمامها الأولى على زيادة الإنتاجية باستخدام بعض الأساليب الحديثة لقياس معدلات الأداء والوقت والحركة، بينما لم تعرف الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية للفرد أي اهتمام انتلاقاً من تصورها أن الحاجات المادية هي الوحيدة المحددة لسلوك أداء الأفراد. (نفس المرجع: ص 44).

كما ظهرت كذلك المدرسة البيروقراطية لماكس فيبر حيث اعتمدت على التخصص وتقسيم العمل والتسلسل الهرمي للسلطة وركزت على اختيار العاملين وفق معايير موضوعية وضرورة وجود قواعد وإجراءات واضحة. (جودة، مرجع سابق ذكره: 28).

وهذه المدرسة هي نموذج خاص بالتنظيم حيث يقوم على مجموعة من القواعد العامة وأنماط تفسيرية في المؤسسة ومن بين هذه القواعد نجد:



وكرد فعل لمدرسة الإدارة العلمية ظهرت حركة العلاقات الإنسانية لتأكد على العنصر البشري، حيث أجريت دراسات على العلامات في مصانع Western Electric بشياغو/ ولاية إلينوي كان الهدف منها معرفة تأثير بعض المتغيرات المادية كالإضاءة والرطوبة وظروف العمل على إنتاجية العامل، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ضعيفة بين تلك العوامل والإنتاجية، وفي نفس الوقت كشفت الدراسة عن نتائج أخرى تتعلق أهمها بدور الجماعات غير الرسمية في المنظمة في تحديد سلوك الفرد وإن المنظمة هي كيان اجتماعي بالإضافة إلى كونها نظام فني، بالإضافة إلى أنها كشفت وجود علاقة قوية بين الأسلوب الديمقراطي في الإدارة والإنتاجية، كما كشفت الدراسة عن أثر الحوافز المعنوية بالإضافة إلى الحوافز المادية في زيادة مستوى دافعية الفرد للعمل.

✓ مدرسة العلاقات الإنسانية :

بالرغم من أن حركة الإدارة العلمية وضعت الملامح الأولى لإدارة الأفراد إلا أنها وبتركيزها على معيارية العمل قادت إلى زيادة حالات التذمر، وانخفاض الرضا عن العمل وذلك بسبب التركيز على الطابع الفردي في التعامل مع الفرد العامل .

ونتيجة للمشاكل التي انعكست بالتقيد الشديد بمبادئ حركة الإدارة العلمية واستنادا إلى نتائج دراسات مصانع هوتون في وسترن إلكترونيك بواسطة مايو سنتي 1924 و 1932 في الولايات المتحدة الأمريكية تركز الاهتمام على ضرورة زيادة الرضا عن العمل كونه السبيل إلى زيادة الإنتاجية، قاد هذا التوجه إلى ظهور حركة العلاقات الإنسانية التي قاد أفكارها ((مايو)), والتي تمت خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين والتي تحول الاهتمام إلى العلاقات الإنسانية بدلاً من العلاقات المادية التي سادت سابقاً في البلدان الصناعية في إدارة العنصر البشري، فقد أظهرت تلك الدراسات أن المنشآة أو المؤسسة هي تنظيم اجتماعي، قبل أن تكون كياناً مادياً، وأن ما يؤثر في إنتاجية الفرد ليس العائد المادي وبقية العوامل المادية فقط، وإنما أيضاً مشاعر وأحساس وعواطف الفرد وغيره من الأفراد، وذلك بفضل العلاقات الاجتماعية التي تسود بينهم وأنماط القيادة والإشراف ونماذج الاتصالات المتتبعة من قبل الإدارة، وبذلك فقد أسهمت تجارب ((مايو)) وزملائه في بلورة مفاهيم في الإدارة وفي تعزيز دور إدارة الأفراد بصفة خاصة، فإذا أرادت المؤسسة الوصول إلى أهدافها وتحقيق إستراتيجيتها على نحو أفضل ممكن فعليها أن تولي العاملين لديها أهمية خاصة في التعامل معهم كبشر وتقوية خطوط الاتصال بينهم،



وبين الإدارة وتشريكهم قدر الإمكان في مناقشة البرامج والخطط والأهداف، وعلى هذا الأساس فقد أقرت مدرسة العلاقات الإنسانية اهتماماً خاصاً للتنظيمات غير الرسمية التي تنشأ بين الأفراد أثناء العمل **الإنسانية والاجتماعية** وترسيخ جذورها خارج العمل ليصبح تأثيرها في تحريك سلوكهم في العمل أقوى من تأثير التنظيم الرسمي وما ينطوي عليه من أنظمة وقواعد وبرامج وسلطات وظيفية.

حيث اهتمت هذه الحركة بدور العلاقات الإنسانية وأهميتها في السلوك التنظيمي وقد اكتشف كل من **إلتون مايو وروتيسبرغر وديكسون** أن :

- أن العمال لا يسلكون ويرجعون الإدارة وسياستها كأفراد وإنما يسلكون باعتبارهم أعضاء في جماعات

(لوكيا الهاشمي، 2006: ص 77-78)

- وجود الجماعات غير الرسمية في العمل التي تؤثر بشكل مباشر في سلوك الأفراد العاملين (بلغول

زهير، 2011: ص 102)

وبالرغم من أهمية النتائج التي توصل إليها رواد حركة العلاقات الإنسانية والنجاحات التي حققتها في تحسين ظروف العمل والأجور ومناصرة النقابات العملية لها، إلا أنها لم تتحقق هدفها الأساسي بزيادة الإنتاجية وزيادة الرضا عن العمل وزيادة ولاء العاملين للمؤسسة التي يعملون بها، ويرجع السبب إلى خطأ افتراضها القائل بأولوية الدوافع الاجتماعية – وإن لم تكن الوحيدة – في التأثير على سلوك الفرد في الأداء، حيث استأنرت الجماعة والعلاقات الاجتماعية في حركة العلاقات الإنسانية باهتمام أكبر على حساب الاهتمام بالفرد ذاته والدوافع النفسية والذاتية المحددة لنمط سلوكه ومن ناحية أخرى لا يمكن الجزم بصورة مطلقة أن تحقيق أهداف المؤسسة غير الرسمية كفيل بالوصول إلى أهداف المؤسسة الرسمية، كذلك فقد أغفلت حركة العلاقات الإنسانية أهمية السياسات والإجراءات والمعايير وقواعد العمل الجيدة في توجيه سلوك العاملين نحو أهداف المؤسسة، لهذه الأسباب وغيرها الأثر في التقليل من أهمية مدخل العلاقات الإنسانية بعدما أصبحت غير كافية وحدها لزيادة الإنتاجية وتحقيق مستويات عالية من الرضا.

(بودبوس وزهمول، مرجع سبق ذكره: ص 48).

وقد مهدت حركة العلاقات الإنسانية لظهور مدرسة العلوم السلوكية وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم النفس الصناعي وعلم الاجتماع وعلم الإنسان.



لقد نظر إتباع المدرسة السلوكية إلى الفرد باعتباره أكثر تعقيداً من أن يكون كائن اقتصادي كما افترضت
مدرسة الإدارة العلمية ومن أن يكون كائن اجتماعي كما رأت حركة العلاقات الإنسانية، فالمدرسة السلوكية تركز
على دراسة طبيعية العمل نفسه الذي يقوم به الفرد وإلى أي مدى يلبى حاجة الفرد إلى استغلال إمكاناته وقدراته
ومهاراته. (جودة، مرجع سابق ذكره: ص28).



محاضرة رقم (02): المدارس الحديثة

وقد كان للاتجاهات والأساليب والمداخل الإدارية الحديثة كمدخل النظم والمدخل الكمي وأسلوب الإدارة **الإدارية الإنسانية والاجتماعية** والأهداف، وفلسفة إدارة الجودة الشاملة الأثر الفعال في تعزيز مفهوم إدارة الموارد البشرية وجودة مخرجاتها. (جودة، 2029).

وساعد على ظهور إدارة الموارد البشرية عدة عوامل من أهمها التطور الصناعي الذي ساعد على ظهور التنظيمات العمالية حيث بدأت تظهر المشكلات والصراعات بين الإدارة والموارد البشرية.

كما أن انتشار وسائل الاتصال والإنترنت أدى إلى زيادة وعي الموارد البشرية وارتفاع مستوى التعليمي والثقافي مما تطلب وجود متخصصين في إدارة الموارد البشرية للتعامل مع هذه المعطيات الجديدة، ومما عزز الحاجة إلى وجود إدارة الموارد البشرية كذلك زيادة التدخل الحكومي وإصدار قوانين العمل المنظمة للعلاقة بين الإدارة والموظفين. (جودة، نفس المرجع: 2029).

ومن أهم مدارس هذا الاتجاه الحديث نجد كل من نظريات المعاصرة التالية:

▪ نظرية الموارد البشرية

▪ نظرية رأس المال البشري وتمكين العاملين

✓ نظرية الموارد البشرية:

ظهرت هذه النظرية في مطلع الخمسينيات، حيث اعتبرت الأفراد مصدراً حقيقياً للثروة، وموارداً مهماً في الطاقات المبدعة، التي تتنتظر تجسيد ما لديها من إبداعات لذلك فقد ركزت على ضرورة البحث عن السبل الكفيلة بتحفيز هؤلاء الأفراد للعمل والإبداع انطلاقاً من فكرة كون الفرد ي عمل لأنّه محفز.

في هذا الإطار ظهرت العديد من النظريات التي تعتبر إسهاماً مهماً في مجال التحفيز من بينها ذكر

مايلي:



- نظرية تدرج الحاجات :

بعد (ماسلو، 1943، Maslow) من أوائل الباحثين في مجال التحفيز حيث يرى أن للأفراد مجموعة حاجات غير مشبعة، تعمل كدافع يحرك سلوكهم، لذا فإن تحفيزهم يتوقف على مدى إشباع هذه الحاجات التي يشعرون بها.

استناداً إلى ذلك يرى ماسلو أن كل فرد محفز بالرغبة في إشباع الحاجات التي يشعر بها، وبذلك فإن كل حاجة مشبعة لا يمكن أن تكون مصدر تحفيز، كما يضيف أن كل فرد يعني عدم إشباع دائم، نظراً إلى أنه إذا شعر بإشباع إحدى هذه الحاجات فإنه سيشعر مباشرةً بالرغبة في إشباع الحاجة المعاونة تصاعدياً. (بودبوس وزهملو، مرجع سابق ذكره: ص 49).

وقام ماسلو بترتيب الحاجات الإنسانية وفق أهميتها وأولوياتها على شكل سلم أو هرم وقسم هذه الحاجات حسب درجة أهميتها إلى:

أ - الحاجة الفسيولوجية الجسمية: مثل الحاجة إلى الطعام والشراب، وهذه الحاجة أهم الحاجات الإنسانية من وجهة نظر ماسلو ويقول بأن الإنسان لا يفكر في إشباع أي حاجة إذا لم تكن الحاجات الفسيولوجية لديه مشبعة.

ب - الحاجة للأمن: وهي حاجة الإنسان لكي يكون آمناً على نفسه وعلى أفراد عائلته من المخاطر، وكذلك الحاجة ليكون آمناً من الحر والبرد وأمناً من حيث توفير مصدر الرزق.

ت - الحاجات الاجتماعية : وهي الحاجة لدى الأفراد أن يكون عضواً في جماعة وحاجاته نحو بناء علاقات مع أعضاء الجماعة الآخرين.

ث - الحاجة إلى التقدير والاحترام: وهي حاجة الفرد للاحترام من قبل الآخرين، أي حاجته للشعور بأن أفراد المجتمع الآخرين يكتون له الاحترام والتقدير.



ج - الحاجة لتحقيق الذات: وهي حاجة الإنسان أن يشعر بأنه وصل كل ما يطمح إليه ونحاجته أيضاً

للشعور بأنه قد قام بتأدية رسالته وأهدافه وطموحاته، ونحاجته للاعتراف باقي أفراد المجتمع بإنجازاته . (بيولوس بولسانية والاجتماعية)

وزهمول، مرجع سبق ذكره: ص50).

حاجات تحقيق الذات

حاجات التقدير والاحترام

ال حاجات الاجتماعية

حاجات الأمان

ال حاجات العضوية



شكل رقم (01) : حول هرم الحاجات لماسلو:

المصدر: (بودبوس وزهمول، مرجع سبق ذكره: ص50).

- نظرية X وعماك غريفور :

يستد دوغلاس ماك غريفور إلى افتراض يقول فيه أن أي عمل أو تصرف إداري في المنظمة يرتكز في إطاره العام على نظرية إدارية معينة، وأن العاملين في المنظمة يتأثرون جزئياً، بطبع الفلسفه الإدارية التي يؤمن بها المدير ومن هنا يظهر بأن السلوك التنظيمي بشكل عام يتأثر بطبع الفلسفه الإدارية التي يؤمن بها المدير، وبالتالي هنا يتأثر السلوك التنظيمي بشكل عام يتأثر بطبع الفلسفه الإدارية التي يؤمن بها المدير في المستوى الأعلى وقد وضح ماك غريفور الفكر الإداري والتنظيم الكلاسيكي في نظرية X والتصورات الفكرية لمدرسة العلاقات الإنسانية من خلال نظرية Y التي يؤمن بها ماك غريفور، وتمثل خصائص كل من نظرية X وعما فيما

يلي:

نظرية X:

- الإنسان كسلول بطبعه فهو لا يحب العمل، يحاول دائماً تجنب ما استطاع وبما أن الإنسان كسلول بطبعه ويكره العمل فان من الصعب أن تدفعه للعمل.
- الإنسان أذاني ولا يبالى باحتياجات المنظمة.
- الإنسان بليد وبطيء وثقيل الفهم.
- يحتاج الإنسان دائماً إلى أن تحفظه مادياً للعمل المنتج ونعقابه إذا لم ينتج .
- الإنسان ليس لديه طموح ولا يريد أن يتخذ المبادرة ويتحاشى المسؤولية .
- الإنسان غير قابل للتغيير بطبعته (نعميم إبراهيم الظاهر، 2009: ص70).

نظرية Y:

- استثمار المجهود الذهني والعضلي لدى معظم الأفراد مسألة طبيعية كالراحة واللهو.



- التعهد بتنفيذ الأهداف إنما هو نتيجة للحوافز والمكافآت المصاحبة للإنجاز .

- أن الرقابة الخارجية والتهديد بالعقاب ليس هما الوسيلة الوحيدة لدفع جهود الأفراد لإنجاز الأهداف **الإنسانية والاجتماعية**.

التنظيمية فالفرد لديه الاستعداد للتوجيه والرقابة الذاتية لخدمة الأهداف التي قبلها والالتزام بها.

- القدرة على ممارسة درجة عالية نسبياً من التخيل والإبتكارية في حل المشاكل التنظيمية كبيرة بين الأفراد.

- في ظل ظروف الحياة للمجتمعات الصناعية الحديثة فإنه لم يتم الاستفادة الكاملة من القدرات الذهنية

للفرد المتوسط. (عبد الغفار حنفي، 1993: ص 432)



محاضرة رقم (03): ماهية تسيير الموارد البشرية

يعتبر البشر مورد بالنسبة للمنظمة وهم بهذا المفهوم يمثلون استثمار، ولكي تستطيع المنظمة استخدام واستغلال وتعميم هذا الاستثمار فعليها إدارته بالشكل الملائم، بمعنى أنه يتطلب تحطيط وتنظيم وتوجيه وتقدير، وفي كل مؤسسة سواء كانت شركة، مصنع، جامعة أو غيرها موارد بشرية تعمل في فعاليتها، مما يستدعي إدارة تعنى بشؤون الأفراد الذين يعملون بالمؤسسة.

فبعد عام 1980 تغير مسمى إدارة الأفراد إلى مسمى جديد هو إدارة الموارد البشرية وهذا التغيير ليس في المسمى فقط بل في المضمون وعمل دور إدارة الموارد البشرية وقد تمثل التغيير في ما يلي:

1. من منفذ لسياسات الموارد البشرية التي تضع مفرداتها الإدارية العليا إلى مخطط ومنفذ لهذه السياسات في آن واحد.
2. إستراتيجية إدارة الموارد البشرية جزء من إستراتيجية المنظمة وتعمل على خدمة وتحقيق إستراتيجية المنظمة بصورة عامة
3. مدير إدارة الموارد البشرية أحد أعضاء الإدارة العليا الذين يشاركون في وضع وتنفيذ القرارات الإستراتيجية في المنظمة.
4. أصبح العاملون في إدارة الموارد البشرية هم من ذوي الخبرة والاختصاص ولهم ميزة تنافسية على المنظمات الأخرى لأنهم عميق التفكير البشري الاستراتيجي وهم الرأس المال البشري الاستراتيجي.
5. تدرّس اختصاص في الجامعات العالمية والعربية يطلق عليه إدارة الموارد البشرية بدلاً من إدارة الأفراد.
6. لم يعد ينظر للعاملين في المنظمة على أنهم أفراد (Personnel) يعملون وينجزون أعمالاً محددة لهم، بل أصبح ينظر إليهم شركاء في العمل ومورد أساسي من مواردها وأصولها.
7. الموارد البشرية تحقق القيمة المضافة للمنظمة من رضا الزبائن.
8. العولمة وما أحدثته من منافسة شديدة بين المنظمات والتوجه إلى إرضاء الزبائن من خلال جودة الأداء البشري.



9. تطور مفاهيم السلوك التطبيقي ونظريات الدافعية الإنسانية وجهاجم المنظمات لإدارة الموارد البشرية لتنوعية المسيرين ومساعدتهم في تطبيق هذه المفاهيم.
10. تضخم حجم المنظمات وزيادة عدد العاملين فيها وكثرة مشاكلهم أدى إلى الحاجة لإدارة الموارد البشرية للتعامل مع هذه المشاكل. (بومناد سيف الدين 2018/2019: ص 23-24).

وقد عرفت إدارة الموارد البشرية بأنها "الأنشطة الإدارية المتعلقة بحصول المنظمة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها بما يمكن من تحقيق الأهداف التنظيمية بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية" (عبد الباسط عباس أنس، 2011 : ص 22)

ويرى محمد فالح صالح أن مفهوم تسيير الموارد البشرية أنها الإدارة التي تقوم بتوفير ما تحتاجه المنشأة من الأيد العاملة والمحافظة عليها وتدريبها وتطويرها والعمل على استقرارها ورفع روحها المعنوية، كما تقوم هذه إدارة أيضا بمتابعة تطبيق اللوائح والتعليمات والقوانين التي شاركت في صياغتها واعتمدتها الإدارة العليا في المؤسسة كذلك تعمل الإدارة على تعديلاها من وقت لآخر بما يتماشى مع مصلحة المنشأة والعاملين فيها. (محمد فالح صالح، 2004: ص 20-21)

ذلك ترى رحمة أن تسيير الموارد البشرية هي فرع من فروع الإدارة يقوم بمهام تحديد العاملة، واختيار الأفراد الذين يلبون هذه الاحتياجات، وتعيينهم في احتياجات المؤسسة من القوى الأماكن والوظائف المناسبة، وتدريبهم على الأعمال التي يزاولونها، وتقدير أدائهم، وتحديد أجورهم، وترفعهم إلى وظائف أعلى، ونقلهم، ورعاية شؤونهم الوظيفية الأخرى والعناية بسلامتهم المهنية وعلاقتهم بالعمال وأرباب العمل وسواهم من العاملين بالمؤسسة، وتنظيم سجلاتهم وحفظها (رحمة أنطوان، 2006: ص 174).

وهنا نوضح أن هناك فروق بين تسيير والتربية في الموارد البشرية حيث يشير إلى مصطلح التنمية الموارد البشرية محمد سمير أحمد في كتابه "الإدارة الإستراتيجية وتربية الموارد البشرية" إلى أنها عملية إتاحة مزيد من الاختيارات أمام الأفراد، ومن حيث المبدأ يمكن هذه الاختيارات بلا حدود كما أنها تتغير مع الوقت، وأهم هذه الاختيارات أن يحيا الأفراد حياة طويلة خالية من العلل وأن يتلذموا، وتتاح لهم الموارد اللازمة لأن يعيشوا حياة كريمة. (محمد سمير أحمد، 2009: ص 72).



وقد توصل إلى مفهوم تسيير الموارد البشرية الحديث بطلة عصرية يتمثل في :

هي إدارة تركز على إعداد و اختيار الموظفين بطرق علمية وإدارية سليمة وفق آليات متقدمة وحديثة توأكِب التطورات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، كما تعمل على تطوير الموظفين الإداريين وتنميتهم إدارياً وعلمياً وثقافياً، كما تعمل إدارة الموارد البشرية الحديثة على اختيار أفضل الطرق في وضع المعايير الخاصة بالكافات المتعلقة بالأفراد والموظفيين والعاملين. (محمد سرور الحريري، 2012: ص14)

✓ **أهم مداخل لتسخير الموارد البشرية:**

هناك العديد من المداخل الحديثة والمعاصرة العالمية والمستبطة من الدراسات الأكاديمية الدولية الحديثة في إدارة الموارد البشرية من هذه المداخل الخاصة بإدارة الموارد البشرية الحديثة ما يلي :

1. التركيز على إدارة الكوادر البشرية وإدارة الموارد البشرية من ناحية إدارية وتنقيفية متعلقة بتنمية المواهب وزيادة الخبرات ورفع الكفاءات العلمية والإدارية الخاصة والمتعلقة بالموارد البشرية الحديثة.
2. التركيز على إدارة الموظفين وإدارة العاملين والأفراد والإداريين كعنصر بشري هام بعد مدخل إنسانياً وبشرياً في المنظمات والمنشآت الإدارية.
3. الاهتمام بتنمية وتلبية وتوفير حاجات ورغبات الموظفين والإداريين والعاملين كونهم عنصر بشري هام في إدارة الموارد البشرية الحديثة. (محمد سرور الحريري، مرجع سبق ذكره: ص17).
4. التركيز على الجوانب الإنسانية والجانب السلوكية والجانب النفسية لدى الموظفين والإداريين والعاملين والأفراد في المنظمات والمنشآت الإدارية الحديثة.
5. تقديم الاستشارات الوظيفية النفسية والإدارية بما تفيد الموظفين والعاملين بهدف زيادة خبراتهم وتنمية مواهبهم الإدارية والوظيفية، مع التركيز على الطرق والاستراتيجيات التنظيمية الإدارية في إدارة الموارد البشرية الحديثة مثل التركيز على تطوير الإدارات الإستراتيجية والتخطيطات المستقبلية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية الحديثة.
6. الاهتمام بتحقيق الأهداف المتعلقة بتطوير الموارد البشرية مع تحقيق أهداف المنظمة مادياً وإدارياً.



7. الاهتمام بمدخل الإدارة المتعلقة بتنمية الأفراد وتطوير الكوادر البشرية بهدف تطوير المنظمات والمنشآت الإدارية وذلك وفق خطة مرسومة إداريا تعمل على تحقيق أهداف المنظمة.

8. الاهتمام الكلي والنظرة الشمولية الكاملة والمتكلمة في تحقيق خطط وأهداف واستراتيجيات وتطبيق أنظمة وقوانين المنظمات والمنشآت الإدارية مع تطوير الكوادر البشرية وتنمية المواهب ورفع الكفاءات وزيادة الخبرات الإدارية والعملية.

9. التركيز على مدخل الإدارة الفعالة في تحقيق إدارة ناجحة في إدارة الموارد البشرية .

10.الاهتمام بالإدارة الحديثة كمدخل استراتيجي في إدارة الموارد البشرية الحديثة.

11.الاهتمام بالقيادات الإدارية الفعالة ضمن إدارة الموارد البشرية الحديثة .

12.مواجهة التحديات الإدارية وحل المشكلات المتعلقة بالموارد البشرية الحديثة.

13.تدريب الموظفين والعاملين والإداريين على طرق واستراتيجيات مواجهة وتحفيز العوائق والصعوبات والمشكلات الإدارية والوظيفية.

14. التركيز على مدخل مساعدة الأفراد والموظفين والإداريين والعاملين في المؤسسات والمنشآت الإدارية والعمل على تنمية مواهبهم ورفع كفاءاتهم الوظيفية والإدارية والعملية .

15.تقديم الاستشارات والمشاورات وبذل النصائح للموظفين والأفراد والعاملين والسيطرة على المشكلات الإدارية المتعلقة بالموظفين والإداريين.

16. حل ومعالجة المشكلات الخاصة بالأفراد العاملين في إدارة الموارد البشرية.(الحريري، مرجع سبق ذكره: ص18)

17. التأهيل بالمستقبل ووضع استراتيجيات خاصة بإدارة الموارد البشرية الحديثة ضمن خطة مستقبلية تواكب التطورات الحديثة في إدارة الموارد البشرية .

18.تنمية المواهب والعمل على زيادة الخبرات الإدارية والوظيفية لدى الموظفين وتقدير الجهود المبذولة الذهنية والعملية والبدنية من قبل الأفراد والعاملين والموظفين والإداريين في إدارة الموارد البشرية.



19. الاهتمام بمدخل معرفة نقاط الضعف وتشخيص المشكلات لدى الأفراد والموظفين والعاملين والعمل على إزالة نقاط الضعف وتقوية الموظفين الإداريين وحل مشكلاتهم الوظيفية والمالية والإدارية وتطويرهم علمياً الإنسانية والاجتماعية وثقافياً وعملياً .

20. أخيراً بمدخل التكيف الداخلي والخارجي مع الأوضاع والبيئات الخارجية والداخلية للمنظمات لإحداث وخلق جو من التوائم والانسجام بين الموظفين والإداريين والأنظمة الداخلية والخارجية في الشركات والمنظمات الإدارية. (الحريري، مرجع سبق ذكره: ص 19)

وخلالها لما سبق فان ماهية تسيير الموارد البشرية هي عبارة عن إدارة تهتم وتركز على كل من مهام والأنشطة الخاصة بالموارد البشري العامل مثل : عملية التخطيط، تصميم الهياكل التنظيمية الإدارية حديثة وعصيرية لتنظيم العلاقة بين الموظفين والإداريين والعاملين بالمؤسسة وذلك بهدف زيادة خبراتهم الوظيفية والإدارية ورفع معنوياتهم وتنمية مواهبهم الثقافية والمعرفية على حد سواء.



محاضرة رقم (04): أهداف تسيير الموارد البشرية

هناك العديد من الأهداف الأساسية في إدارة الموارد البشرية الحديثة ومن هذه الأهداف ما يلي:

1. العمل على تطوير المنظمات والمنشآت الإدارية من خلال تطوير الكوادر البشرية المتوفرة .
2. وضع سياسة وطرق حديثة واستراتيجيات خاصة لاختيار وتعيين الموظفين والأفراد والعاملين في المنظمات والمنشآت الإدارية.
3. تدريب الموظفين والأفراد والعاملين وتطوير خبراتهم الإدارية ورفع مستوياتهم العلمية وتنمية موهبهم الثقافية ورفع خبراتهم وكفاءاتهم العلمية والعملية.
4. وضع استراتيجيات لاختيار أفضل الموظفين والأفراد العاملين وتطويرهم تطويراً يلبي رغبات وأهداف المنظمة والمنشآت الإدارية الحديثة .
5. جعل الموظفين في حالة من التكيف الاجتماعي والتكيف الأسري بما يحقق تنمية وتطوير المنشآت الإدارية .
6. إحداث وخلق جو من الانسجام بين الموظفين والبيئات الخارجية المحيطة للمنظمات والمنشآت الإدارية .
7. العمل على حل مشكلات الموظفين الداخلية في البيئة الداخلية للمنظمات والمنشآت الداخلية والخارجية.
8. حل مشكلات الموظفين والأفراد والعاملين إدارياً ومالياً واجتماعياً وأسررياً لضمان تطوير المنشآت وتحقيق أهداف المنظمات بصورة إيجابية فعالة.(الحريري، مرجع سبق ذكره: ص 21).
9. إتاحة الفرصة للموظفين والعاملين والأفراد والإداريين بتنمية موهبهم وتطوير خبراتهم في جميع المجالات الاجتماعية والأسرية والإدارية بما يحقق الاستجابة بشكل يواكب التطورات الحدية والقوانين الخاصة بإدارة الموارد البشرية الحديثة.
10. إبراز الأهداف التنظيمية لدى إدارة الموارد البشرية وإدارة شؤون الموظفين من خلال وضع نظام شمولي وصياغة إستراتيجية حديثة للمستقبل يحقق أهداف النظام العام للمنظمة مما يؤدي إلى إحداث الترابط بين الموظفين وإدارة الموارد البشرية والأنظمة العليا للمنظمات الإدارية والمنشآت التجارية كل.



11. قيام إدارة الموارد البشرية الحديثة بتحقيق الأهداف الوظيفية والاهتمام بالأهداف الوظيفية التخصصية المتعلقة بالكوادر والموارد البشرية الحديثة.
12. التركيز على الوظائف الإدارية والوظائف التخصصية المتعلقة بالعاملين والأفراد والموظفيين والإداريين في جميع الإدارات والأقسام الإدارية في المنشآت والمنظمات الإدارية المختلفة.
13. الاهتمام بتنمية وتطوير تحقيق الأهداف الإنسانية والأهداف السلوكية لدى الأفراد العاملين والعمل على إشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم وتوفير متطلباتهم المادية والوظيفية والإدارية.
14. التركيز على الأهداف الإنتاجية وأهداف الأعمال الإنتاجية وتحقيق الأهداف للأعمال الإنتاجية في المصانع الإنتاجية .
15. الاهتمام بالوظائف الإدارية لدى الأفراد العاملين في المنظمات الإدارية .
16. تهيئة وإعداد وتنمية وتدريب وتطوير الكوادر البشرية والموارد البشرية والموظفيين والإداريين والعاملين وتطويرهم تطويراً تخصصياً يواكب التخصصات العلمية والتعقيدات الإدارية بما يضمن الغوص والتعمق في الهياكل التنظيمية للمنشآت الإدارية. (الحريري، مرجع سبق ذكره: ص 22)
17. تقديم النصائح وتوجيه الإرشادات وإعطاء التعليمات للمدراء التنفيذيين وللموظفين التنفيذيين مع وضع أنظمة مراقبة عليهم.
18. تنمية الجوانب الإدارية والعلمية والثقافية لدى الأفراد العاملين وهذا مما يساعد المدراء على فهم وفهم الموظفين ومعرفة وتشخيص مشكلاتهم والعمل على حلها.
19. الاهتمام بالفعالية الإدارية وتنمي الكفاءات التنظيمية والإدارية المتعلقة بالأفراد والعاملين مما يؤدي إلى رفع الأداء وزيادة الإنتاج في المنشآت والمنظمات الإدارية .
20. دراسة وتشخيص ومعرفة الصعوبات والتحديات والمشكلات الأساسية المادية والإدارية والوظيفية المتعلقة بالأفراد والكوادر البشرية والموارد البشرية والعاملين والموظفيين في المنظمات والعمل على حل هذه الصعوبات وتطبيقي هذه المشكلات الأساسية.
21. توفير جميع الإجراءات وتطبيق القوانين المتعلقة بزيادة الإنتاجية ورفع الأداء لدى الأفراد والعاملين وإعداد برامج تربوية وتطورية متعلقة بالأفراد العاملين.ذ



22. وضع سياسة وخطط متعلقة بإدارة الأجر وحوافز والمكافآت المادية والمعنوية الخاصة بالموظفين والإداريين والعاملين. (الحريري، نفس المرجع: ص23)

ويرى مجید الكرخي في كتابه " إدارة الموارد البشرية " ذلك أنها تجمع كونها تسعى لتحقيق ما يلي :

- 1 استقطاب المؤهلين من طالبي الوظيفة وترغيبهم الانضمام إلى العاملين فيها .
- 2 حسن اختيار الأفراد من المتقدمين للعمل في المنظمة.
- 3 الحفاظ على العاملين الجدد من البقاء في المنظمة.
- 4 وضع نظام حوافز فعال ومشجع.
- 5 تطوير قدرات ومهارات العاملين.
- 6 تدريب القوى العاملة ورفع كفاءتهم وإطلاعهم عن آخر التطورات في مجال عملهم .
- 7 مد يد العون والمساعدة للعاملين من أجل حملهم على تقديم أفضل الأداء لديهم. (مجيد الكرخي، 2014: ص26).



محاضرة رقم (05): أبعاد تسيير الموارد البشرية

جاءت أهمية العناية بتنمية الموارد البشرية بمنظور متعدد الأبعاد كالتالي:

- ✓ **البعد الثقافي:** حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراكم الثقافي واللغة والأدب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.
- ✓ **البعد الاقتصادي :** من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدرية يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليماً وتدريباً لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تشغيل الدورة الاقتصادية.(سمر محمد خليل العلو، 2011: ص105).
- ✓ **البعد الاجتماعي :** فمن المعروف أن التعليم ينمّي قدرات الفرد الذهنية والفكيرية ويكتسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملحوظ في شعور الإنسان بالذات.
- ✓ **البعد العلمي :** حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والإبتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة .
- ✓ **البعد الأمني:** حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتلاقص مع ارتفاع المستوى التعليمي والتربيـي مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.(سمر محمد خليل العلو، نفس المرجع: ص106)



السداسي الثاني :

محاضرة رقم (01) : حول التوظيف: الاستقطاب، أسسه، وأدواته...إلخ

مفهوم الاستقطاب:

بعد أن تقوم المنظمات بتحديد توجهاتها الإستراتيجية، ووضع خطط الاستخدام التي تلبي هذه التوجهات فإنها تقوم بتحديد الوظائف والمهارات الازمة لأدائها، ومن ثم توجيه الجهود نحو الحصول على العاملين الذين توافر فيهم المؤهلات المطلوبة إذ ليس من المتوقع دائماً أن يأتي العاملون إلى المؤسسة بشكل عفوي، وإنما يتطلب ذلك قيام المنظمة ببذل جهود من شأنها أن تساعده في استقطاب وتعيين العاملين المؤهلين للعمل في الوظائف الشاغرة. (بومناد سيف الدين، مرجع سابق ذكره: ص38)

والاستقطاب هو عملية اكتشاف المرشحين المحتملين الراغبين والمؤهلين لشغل الشواغر الفعلية أو المتوقعة، وبعبارة أخرى يمكن التعبير عن الاستقطاب بأنه : حلقة الوصل بين من يرغب بملء الوظائف وبين من يبحث عن التوظيف. (نجم عبد الله العزاوي وعباس حسين جود، 2010: ص149).

عملية الاستقطاب:

ت تكون عملية الاستقطاب من مرحلتين أساسيتين هما :

الأولى : مراقبة التغيرات البيئية والتنظيمية والتي تخلق الحاجة لأفراد جدد، تحديد الوظائف الشاغرة وأنواع المرشحين لشغل تلك الوظائف.

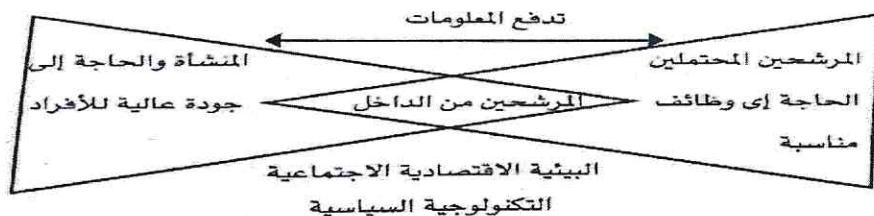
الثانية: تكوين عدد كبير من المرشحين المحتملين لوظائف محددة وجذبهم لن فرص التوظيف والتخلص من المرشحين الذين يفتقدون للخصائص المطلوبة .

والشكل التالي يوضح، المنشأة واحتياجاتها لجودة عالية للأفراد، توجد في بيئه تحتوي على المعروض (المتاح) من الأفراد الذين يسعون لوظائف مناسبة، وتحقيق التوافق بين المنشأة وبين المرشحين المحتملين المناسبين معاً هو هدف عملية الاستقطاب، وأن جزء من عملية الاستقطاب، هي المعلومات التي ترسل في كلا الاتجاهين بين المنشأة والمرشحين بالطبع ليس جميع المرشحين المحتملين متواجدین خارج المنشأة، التداخل في الشكل التالي يعبر عن المرشحين من الداخل (الموظفين الحالين). (محمد سمير أحمد، مرجع سابق: ص92)



الشكل رقم (01): يمثل عملية الاستقطاب

شكل (يوضح عملية الاستقطاب



Scanned with CamScanner

المصدر : محمد سمير أحمد، مرجع سبق ذكره: ص 92

وأن الحصول على الأفراد المؤهلين والمناسبة لشغل الوظائف بمنشآت الأعمال أصبح من الصعوبة ومن الأمور الهامة التي تتطلب معها ضرورة الاعتماد على متخصص إستقطاب Recruitment Specialist وعلى أدوات مساعدة للاستقطاب Recruitment aids لقياس المهارات والاتجاهات والداعية والخصائص السلوكية، وذلك حتى يتحقق الهدف من عملية الاستقطاب وهو البحث عن ايجاد أفضل العناصر البشرية التي تتصف بخصائص الفرد المنتج الذي تتوفر لديه مهارات وقدرات عالية وسلوكيات منتجه. (محمد سمير أحمد، نفس المرجع : ص 92-93).

أهداف عملية الاستقطاب:

يعتبر استقطاب الموارد البشرية بأنه مجموعة من النشاطات الخاصة بالبحث عن مرشحين لملئ الوظائف الشاغرة بالعدد والنوعية المطلوبة وفي الوقت والمدة المناسبين للمنظمة . وتكون عملية الاستقطاب من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1 توفير الأعداد الملائمة من القوى العاملة لملء الشواغر المتاحة في المنظمة بالتكاليف الدنيا.
- 2 الإسهام في عملية تقليل عدد الأفراد غير المؤهلين للعمل مما يساهم ذلك بتقليل التكاليف الناجمة عن عملية الاختيار النهائي للأفراد المتقدمين للعمل في المنظمة.



-3 تحقيق المسؤولية القانونية والأخلاقية والاجتماعية من خلال الالتزام بسبل البحث المناسبة بغية الحصول على الكفاءات العاملة لشغل المناصب الوظيفية بصورة مناسبة.

-4 المساهمة في تحقيق درجة عالية من استقرار الموارد البشرية في المنظمة من خلال جذب المرشحين المناسبين والاحتفاظ بالعاملين الملائمين لدى المنظمة.

-5 إن القيام بتوفير الوسائل السليمة في استقطاب العناصر الكفؤة والمؤهلة من شأنه أن يقلل بشكل واضح التكاليف الناجمة عن عمليات الاختيار والتدريب والتطوير اللاحقة للتشغيل. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص39).

وهو نفس ما يراه نجم عبد الله العزاوي في كتابه أن عملية الاستقطاب تهدف إلى إيصال معلومات وافية عن الوظائف الشاغرة إلى سوق العمل (البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة)، من أجل زيادة عدد المتقدمين المحتملين لشغل هذه الوظائف، إذ أنه كلما ازداد عدد المتقدمين، توافرت فرص أكبر لاختيار الموظفين الأكثر ملائمة وانسجاماً مع متطلبات ملء الوظيفة أو الوظائف المطلوب اشتغالها، هذا من جهة كما أن إدارة الموارد البشرية تسعى من جهة أخرى إلى تزويد المتقدمين المحتملين بالمعلومات الكافية عن المنظمة وسياساتها وأنشطتها وطبيعة الوظائف المطلوب شغلها والمؤهلات الواجب توافرها فيمن يتقدم لشغلها للحيلولة دون تقديم من لا تتوفر فيه المؤهلات المطلوبة لشغل هذه الوظائف بهدف تقليل تكاليف عملية الاختيار، أي أن أهم هدف تسعى لتحقيقه عملية الاستقطاب هو الموازنة بين زيادة عدد المتقدمين (البدائل) لاختيار الأفضل، وتحفيض تكاليف الاختيار إلى أدنى قدر ممكن. (العوازي، مرجع سبق ذكره: ص150)

العوامل المؤثرة على الاستقطاب :

إن الحصول على العاملين بالكم والنوع المطلوبين يتوقف على الجهد الذي تبذل عند القيام بوظيفة الاستقطاب، ولا تسفر هذه الجهد دائمًا على الحصول على أفضل ما يمكن لوجود عدد من العوامل المؤثرة منها:

أ. سمعة المؤسسة: إن سمعة المنظمة وما تنس به من مزايا جاذبة ومغيرات مجدهية غالباً ما تحقق عنصر السبق في استقطاب الموارد البشرية بشكل أكثر فعالية من غيرها من المنظمات ضعيفة الجاذبية والإغراء وذلك من حيث : الرواتب والأجور، الترقيات والتقدم المناسبة والسرعة في الوظيفة، الضمان الصحي



والضمان الاجتماعي للعاملين، الموقع الملائم والمناسب، استمرارية العمل وعدم الفصل أو الطرد.

(بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص39).

حجم المؤسسة:

لا شك أن حجم المنظمة يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على نطاق نشاطها في جذب الموارد البشرية التي تحتاج إليها . فالمنظمة الكبيرة التي تستخدم مئة ألف عامل ستقوم بالتأكيد بالبحث عن مرشحين محتملين بمعدل أكبر بكثير من منظمة يعمل فيها مئة عامل فقط.

ج. جاذبية منصب العمل :

تتمتع بعض الوظائف بقدرتها على جذب المؤهلين لشغلها أكثر من غيرها وذلك لما تضيفه على شاغلها من تقدير واحترام لدى المجتمع والعاملين من جهة، وما تحتويه من مسؤولية، وإضفاء شعور بالإنجاز والتحدي، مع ما يحصل عليه شاغلها من مكافآت وأجور مجزية.

د. الاتجاهات الاجتماعية السائدة:

إن المجتمع وطبيعة للاتجاهات السائدة فيه تلعب الدور الفعال في عملية الاستقطاب، إذ أن المجتمع غالباً ما يشكل توجهاً إيجابياً نحو منظمة أو عمل ما ولأسباب عديدة أغلبها تعتمد على طبيعة الاتجاهات والقيم والأعراف السائدة في المجتمع. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص40).

زد إلى ذلك يرى العزاوي أن هناك عوامل مؤثرة على الاستقطاب حيث بالرغم من أن جميع المنظمات تمارس بين الحين والآخر عمليات ذات علاقة بالاستقطاب إلا أن معدل تكرار هذه العملية يتباين من منظمة لأخرى، فمنها من يقوم بعملية الاستقطاب بشكل شبه مستمر عندما تكون المنظمة كبيرة بحجمها ويكثر عدد العاملين فيها زد على ذلك عدم استقرار كادرها، وارتفاع معدلات الغياب ودوران العمل فيها بسبب عدم ملائمة ظروف العمل، أو الأجر والكافيات أو وجود منظمات أخرى منافسة إلى غير ذلك، بينما تكون حاجة البعض الآخر من المنظمات لعملية الاستقطاب محدودة لا تتكرر إلا في فترات متباudeة نسبياً، وذلك لصغر حجم هذه المنظمات، واستقرار كادرها الوظيفية وقلة نسب الغياب ومعدلات الدوران فيها، إضافة إلى استقرار حجمها وأوضاعها الاقتصادية، وتعد عملية الاستقطاب أحد المهام الرئيسية لإدارة الموارد البشرية في حالة النمو المستمر



للمنظمة، وعلى العكس من ذلك يكون دور إدارة الموارد البشرية هامشياً عندما تواجه المنظمة حالة من الانكماش المستمر عندها لا يتحقق معه أي نوع من أنواع التوسيع أو النمو. (العزوي، مرجع سابق ذكره: ص 151)

مصادر الاستقطاب:

وتتقسم إلى مجموعتين رئيسيتين:

أولاً: المصادر الداخلية :

يعتبر العاملون بالمؤسسة في الوقت الحاضر من أهم المصادر التي يعتمد عليها في شغل الوظائف الشاغرة . مما يستدعي الإعلان عن المناصب الشاغرة داخل المنظمة حتى يتمكن من توافر فيه شروط شغلها من العاملين بها أن يقدم لها، وتم هذه العملية داخل المؤسسات بإحدى الطرق التالية:

. 1. الترقية:

تقوم بعض المنظمات بإعداد خطة متكاملة للترقية، تكون واضحة ومعلنة لكافة العاملين، وقد تصمم هذه الخطط على شكل خرائط الترقية، توضح فيها العلاقة بين كل وظيفة والوظائف الأخرى والطرق والإجراءات التي ينبغي إتباعها للترقية والتقدم من الوظيفة الدنيا إلى الوظيفة الأعلى، ولكي تحقق برامج الترقية الأهداف المرجوة منه، فإن عملية الاختيار لا بد من أن ترتكز على أسس موضوعية وعادلة، يسهل على جميع العاملين تفهمها والتعرف عليها. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص 40)

. 2. النقل بين الوظائف:

يقوم أسلوب النقل، بين الوظائف المختلفة للمنظمة من خلال تغيير الموقع الوظيفي من مكان إلى آخر، ويساهم هذا الأسلوب بتغذية الوظائف الشاغرة عن طريق نقل الأفراد المناسبين من حيث الخبرة والأهلية للعمل المتاح، غالباً ما يستخدم هذا الأسلوب حينما لا تتوافق لدى المصادر الخارجية الخبرات المناسبة لإشغال هذه الوظائف، فعندما يتم الاعتماد على أسلوب إعادة توزيع الأفراد على الوظائف المختلفة وفقاً للخبرات والمؤهلات المتاحة لديهم. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص 40)

. 3. الموظفين السابقين:



إن استقطاب الأفراد أو الموظفون السابقين قد يكون مصدراً داخلياً هاماً لسد الوظائف الشاغرة فالموظفة التي سبق لها وأن جربت أداء وإنتاجية الراغبين من الأفراد في العودة إلى العمل، قد تجد وفراً واضحاً في استخدامه (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص41).

ثانياً: المصادر الخارجية:

قد يكون من الضرورة للمؤسسة أن تلجأ إلى أحد المصادر الخارجية للحصول على اليد العاملة المطلوبة، ومن بين أهم مصادر العرض الخارجي:

1. مكاتب العمل الحكومية:

هذه المكاتب تشرف عليها وزارة العمل، وهي تنتشر في مختلف المناطق الجغرافية . وتقوم هذه المكاتب عادة بحصر طالبي الوظائف من الذين يتزدرون عليها، كما أنها تتصل بالمنشآت لمعرفة مدى حاجاتها من العمالة، بمعنى آخر تقوم هذه المكاتب بدور الوسيط بين طالبي العمل والمنشآت الباحثة عن طالبي العمل . فهي المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب عن العمل. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص41)

2. المؤسسات العلمية:

يقصد بالمؤسسات العلمية الكليات والمعاهد والمدارس الموجودة في المجتمع، إذ تقوم هذه المؤسسات بتخرج الآلاف من الطلبة الذين يحملون المؤهلات العلمية المتعددة، بما يلبي حاجة منظمات المجتمع كافة في قطاعاته الاقتصادية المتعددة العامة منها والخاصة، عليه تعد المؤسسات العلمية من المصادر المهمة لاستقطاب المؤهلين في شتى المستويات العلمية والتخصصات الإدارية والفنية.

3. الإعلانات:

الإعلان من أهم المصادر الخارجية للحصول على الأفراد اللازمة لشغل الوظائف الخالية في حالة عدم إمكان شغلها من العاملين داخل المنشأة وقد زادت أهمية الاعتماد على الإعلان بعد أن ارتفعت نسبة التعليم وانتشرت وسائل الاتصال الجماهيرية. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص42).



محاضرة رقم (02): الاختيار، خطواته، إجراءاته... الخ

مفهوم الاختيار:

تعتبر عملية الاختيار من العمليات الهامة في سياسة العمل حيث لابد للادارة من الاعداد لها بالشكل الذي ينتهي بتصفيية المرشحين للوظيفة واختيار إصلاحهم لها، ويمكن تعريف عملية الاختيار من أنها العملية الادارية التي بمقتضها يقسم المرشحين إلى فريقينفريقي قبله المنظمة لتعيينه للوظيفة الشاغرة، وفريق ترفضه وهي تلك العمليات التي تقوم بها المنظمة لانتقاء أفضل المرشحين للوظيفة وهذا الاختيار يتم طبقاً لمعايير الاختيار التي تطبقه المنظمة. (مهدي حسن زويلف، 2010: ص97).

ذلك يقصد باختيار الموظفين هو انتقاء الذين توافر فيهم المؤهلات المطلوبة لإنجاز مهام الوظائف المعنية أو المحددة بالشكل المطلوب، أي إعتماد سلسلة من الإجراءات أو الخطوات التي تبدأ، بتقديم طلب الاستخدام من قبل الفرد الذي يرغب بالتوظيف، وتنتهي بإنجاز القرار القاضي بالموافقة على اختيار موظف واحد لشغل كل وظيفة من الوظائف الشاغرة في المنظمة المعنية. (العزوي، مرجع سبق ذكره: ص160)

خطوات عملية الاختيار:

إن الاختيار يمثل جميع الأنشطة التي من خلالها تتمكن المنظمة من انتقاء أنساب الموارد البشرية من المرشحين للوظائف المتاحة لديها والذين توفر لديهم مقومات الوظيفة من حيث المؤهلات والقابليات والقدرات الفكرية والفنية والإنسانية وتمثل المراحل الأساسية للتوظيف في تحديد: ملمح المنصب، المهمة الموكلة، والمهارات الأساسية، ملمح المترشح.

ويمكن تحديد خطوات الاختيار حسب حاروش (2011) في ما يلي: (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص(42)

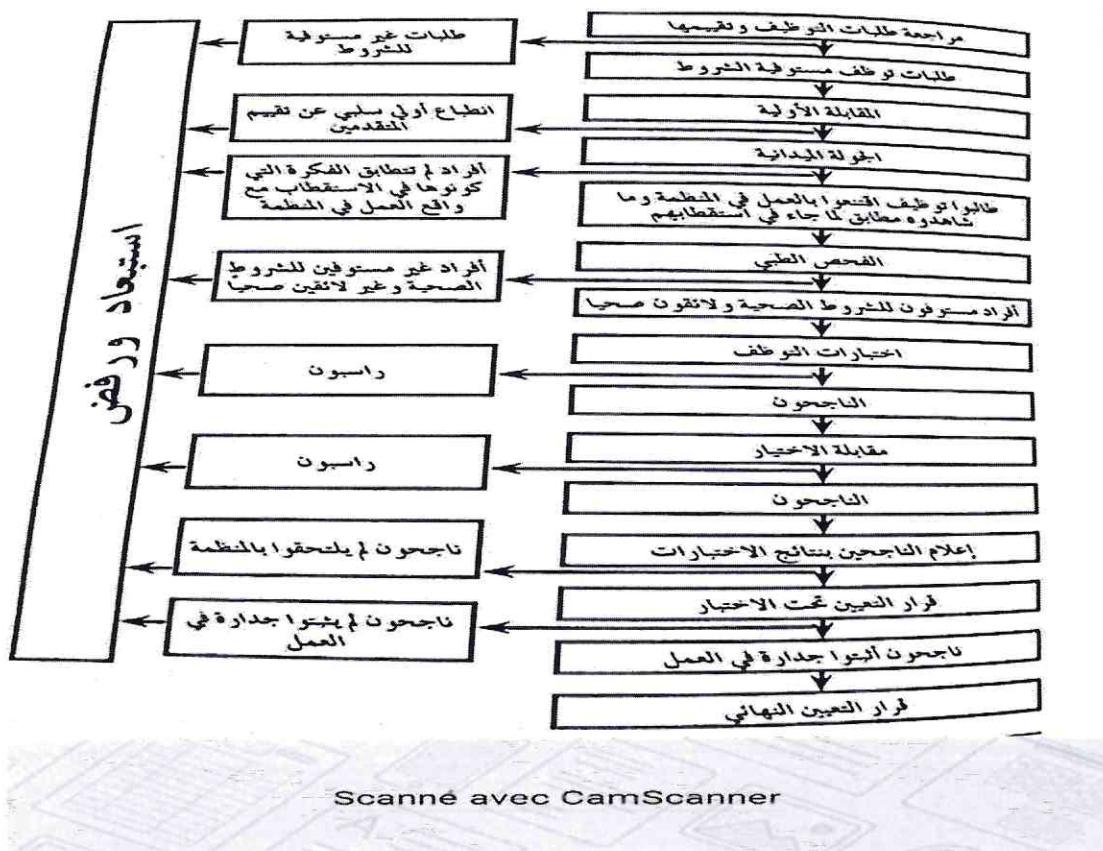
- الإعلان عن المنصب الشاغر لدى المنظمة.
- تلقي الطلبات والسير الذاتية.
- تصفيية الطلبات وحصر المناسب منها.



- إجراء مقابلات مبدئية.
- إجراء مقابلات تتفق مع طبيعة العمل.
- إجراء مقابلات الرسمية.
- القيام بعملية المفاضلة بين المستقدمين الذين اجتازوا مقابلة الشخصية.
- القيام بعملية التوظيف وإجراء الفحص الطبي مع فترة تجربة.
- إعداد العاملين، أي تعريفهم على العمل والزملاء وتدريبهم.
- تثبيت وترسيم الأشخاص الذين اجتازوا فترة التجربة بنجاح. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص43)



الشكل رقم (02) يمثل آلية مراحل منهجية عملية اختيار الموارد البشرية



مصدر: العزاوي، مرجع سبق ذكره:ص 163.

معايير الاختيار:

أي ما هي الصفات التي يجب توافرها في المرشح لشغل الوظيفة بمستوى معين وهذه الخصائص والمواصفات التي يجب توفيرها تكون مستمدة من توصيف الأعمال بقصد الحصول على المستوى العالمي من الأداء في تلك الوظائف وهي: (مهدي حسن زويلف، 2010: ص 97-98)

1. مستوى التعليم: تتطلب كل وظيفة من الوظائف مستوى معيناً من التأهيل العلمي ويكون هذا التأهيل محدداً في نطاق توصيف الوظيفة وتقوم إدارة الموارد البشرية بتحديد المستوى العلمي المطلوب قبل الإعلان عن



شاغل الوظيفة، ويطلب ذلك تحديد المؤهل الدراسي والتخصص الدراسي وقد يتطلب أحياناً جهة التخرج وقد تشنط مؤسسات أخرى تقديرًا معيناً عند التخرج.

2. **الدورات التدريبية:** وقد يتطلب شغل وظيفة معينة أن يسبق المرشح المرور بدوره تدريبية معينة إلى جانب الشهادة العلمية.

3. **الخبرة السابقة :** وتفضل بعض المؤسسات لمن لديه خبرة سابقة في العمل من المرشحين للوظائف التي يشغلونها، لأن هذه الخبرة السابقة تجعل ممارسة العمل أمراً ميسوراً بالنسبة لطالب الوظيفة.

4. **الصفات البدنية:** وقد تتطلب بعض الوظائف لصفات معينة كالطول أو قوة الذراع أو صفات جمالية معينة كما هو الحال في وظيفة المضيفة الجوية، وحتى تفضل بعض المؤسسات في وظائف معينة الجنس من إناث أو رجال، وقد يحتسب العمر كشرط لإشغال وظيفة معينة.

5. **الصفة الشخصية:** منها الحالة الاجتماعية فقد يفضل المتزوج ومن له أطفال أو عائلة أن تطلب توفر فرصة الاستقرار أو أن احتمال تركه للوظيفة أقل من احتمال الأعزب لها، ولكن يجب أن تكون هذه الصفة لها علاقة بالعمل الجيد والأداء الجيد، وإلا يعد ذلك تحيزاً لعدم توظيف المرأة. (نفس المرجع: ص 98-99).

محاضرة رقم (03): التعيين والتنصيب والثبت، فتراته وإجراءاته... إلخ

ماهية التعيين:

يعد التعيين هو نتاج عمليتي الاستقطاب والاختيار وهو المكمل لهما في عملية التوظيف، فيبعد استقطاب الأكفاء والاختيار الأنسب من المتقدمين للوظيفة تأتي عملية ضم المتقدم الذي تم اختياره إلى أعضاء المنظمة.

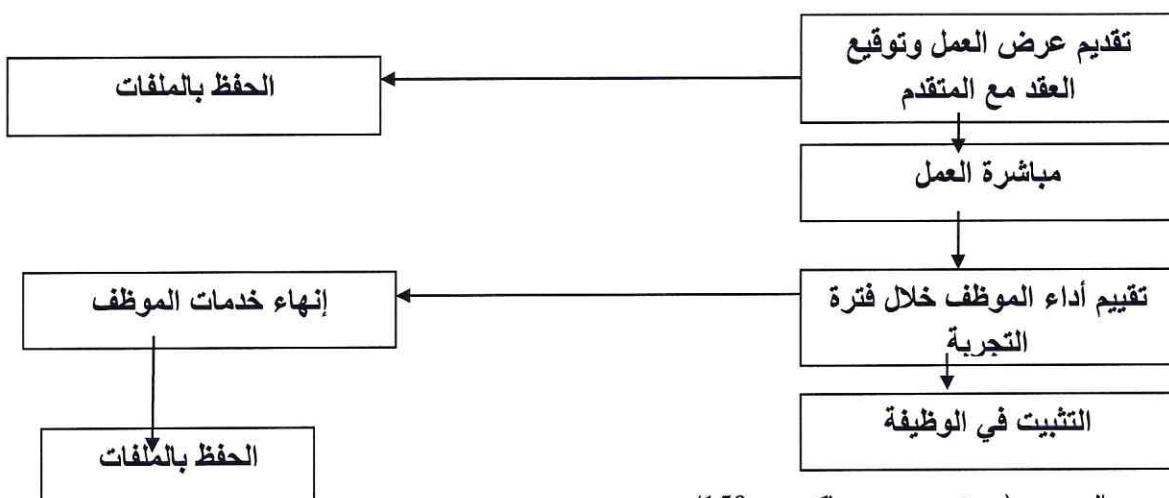
إن من أساسيات التعيين إن يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وإن يكون هناك تتناسبًا بين مؤهلات الفرد ومواصفات شاغل الوظيفة وفي هذه الحالة يمكن التنبؤ بأداء الموظف القادم إذا أحسن تدريبه وتحفيذه للعمل. (جودة، مرجع سبق ذكره: ص 150).



خطوات عملية التعيين:

تضمن عملية التعيين الخطوات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) : يمثل خطوات عملية التعيين



المصدر: (جودة، مرجع سابق ذكره: ص150)

وفيما يلي شرحا لهذه الخطوات بالتفصيل:

1. تقديم عرض العمل وتوقيع العقد:

يتم تقديم عرض العمل وشروطه الى المتقدمين للعمل الذين اجتازوا الاختبارات وحققوا نتائج جيدة في المقابلات وتم اختيارهم للوظيفة.

ويتضمن عقد العمل عادة البنود التالية:

- اسم الشركة واسم الموظف وعنوانيهما.
- تاريخ الاتفاق وتاريخ بدء سريان العقد.
- مسمى الوظيفة ورقمها.
- التزامات الموظف/ واجبات الوظيفة .
- الدرجة والراتب والعلاوات والامتيازات الأخرى .
- المستحقات من الإجازات السنوية أو حتى نهاية العقد.
- مدة العقد.
- فترة التجربة التي يحق لكل طرف خلالها أن يبلغ الطرف الآخر إنهاء العقد بدون إنذار. (جودة، مرجع سابق ذكره: ص151)



- أحكام القانون المطبقة في حالة وجود خلاف بين الطرفين.

وهناك العديد من التشريعات العمالية التي تنظم العلاقة بين الموظف وصاحب العمل في مختلف المجالات، فقانون العمل في أي دولة ينظم العلاقة بين الموظف وصاحب العمل من حيث عدة أمور كعقد العمل والنقابات العمالية:

إن عقد العمل قد يكون على أحد الشكلين:

أ. عقد عمل محدد المدة: يستمر العمل بهذا العقد حتى انتهاء المدة المحددة فيه، وإذا قام صاحب العمل بإنها عقد العمل قبل انتهاء المدة المحددة فإنه يحق للعامل استقاء كافة حقوقه حتى انتهاء المدة المتبقية من العقد. (نفس المرجع: ص 151)

ب. عقد عمل غير محدد المدة: يعتبر العامل المعين بموجب هذا العقد مستمراً بعمله إلى أن تنتهي خدمته، وإذا رغب أحد الطرفين في إنهاء عقد العمل فيتوجب عليه إشعار الطرف الآخر خطياً قبل محددة في القانون. أما من حيث تنظيم العمل فيفرض القانون على إدارة المنظمة أن تضع نظاماً داخلياً يوضح فيه أوقات الدوام وفترات الراحة وقائمة الجزاءات كما يحدد القانون الحد الأعلى لساعات العمل الأسبوعية والتي تصل 48 ساعة عمل في معظم قوانين العمل، وقد يصل الحد الأعلى إلى 40 ساعة في بعض الدول المتقدمة، ويحدد القانون كذلك الحد الأدنى لحق العاملين في الإجازة السنوية على أن تكون بأجر كامل.

وفيما يتعلق بنقابات العمل فتعطى معظم القوانين للعاملين الحق في تأسيس نقابة خاصة بهم، كما تحظر القوانين على صاحب العمل أن يشترط للتعيين عدم انتساب العامل لنقابة العمل، أو أن يقوم بفصله بسبب انتسابه للنقابة. (نفس المرجع: ص 152)

2. مباشرة العمل:

بعد توقيع عقد التوظيف يكون الموظف ملزماً ب المباشرة العمل في التاريخ المحدد في العقد، حيث يرفع الرئيس المباشر تقريراً بتاريخ مباشرة العمل في نفس اليوم الذي بدأ فيه الموظف الجديد دوامه في المنظمة، وإذا لم يباشر الموظف الجديد عمله لفترة محددة في قانون العمل فإنه يعتبر مستكفاً عن العمل ويتم إلغاء عقد التوظيف

3. تقييم الموظف خلال فترة التجربة :

وفقاً لشروط التعاقد يتم تعيين الموظف الجديد وخضوعه لفترة تجربة محددة في العقد بحيث لا تتعدي هذه الفترة تلك المحددة في قانون العمل والتي عادة لا تتجاوز مائة يوم، وخلال فترة التجربة يقوم الرئيس المباشر في العمل بمراقبة الموظف الجديد عن كثب وتقييم أدائه وتعاونه مع زملائه وانضباطه في تنفيذ العمليات، حيث يرفع قبل انتهاء فترة التجربة تقرير مفصل عن ذلك كما يتضمن التقرير توصية الرئيس المباشر بثبت الموظف الجديد أو إنهاء عقد عمله. (نفس المرجع: ص 152).

4. التثبيت في الوظيفة:



بعد انقضاء الفترة التجريبية للموظف بنجاح وبعد تقديم رئيسيه المباشر تقريره وتوصيته بثبت الموظف الجديد، يثبت الموظف في وظيفته ويستمر في عمله حتى نهاية الفترة المتفق عليها في العقد، إن من حق المنظمة وفقاً للعقد المبرم بينها وبين الموظف الجديد أن تنهي عمله في فترة التجريب بسبب عدم اجتيازه الفترة بنجاح وعدم إثبات كفاءاته في العمل. (نفس المرجع: ص 153).

محاضرة رقم (04): التدريب والتكتوين

مفهوم التدريب:

إن وظائف إدارة الموارد البشرية لا تقتصر على تحديد احتياجات المنظمة من الموارد البشرية، واستقطابها و اختيارها وتعيينها، وإنما تمتد إلى مجالات تحسين كفاءة الموارد البشرية وتطويرها وذلك عن طريق إعداد البرامج التدريبية وتفيدها لغرض إعداد الموارد البشرية في المنظمة لمارسة أعمالها على أسس صحيحة وسليمة. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص 43)

فالتدريب هو عملية تعديل إيجابي يتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية وذلك لاكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الإنسان وتحصيل المعلومات التي تنقصه والاتجاهات الصالحة للعمل وللإدارة، وقيل أن التدريب هو محاولة لتغيير سلوك الأفراد يجعلهم يستخدمون طرقاً وأساليب مختلفة في أداء الأعمال، أي يجعلهم يسلكون بشكل مختلف بعد التدريب مما كانوا يتبعونه قبل التدريب. (مهدي حسن زويلف، مرجع سبق ذكره، ص 113).

أهمية التدريب:

ويمكن باختصار إبراز أهمية التدريب حسب العزاوي وجoad (2010) من خلال ما يلي:

- 1- التطورات العلمية المتواصلة والاكتشافات والمستحدثات في طرائق الإنتاج وما يتربّب عليها من احتياج دائم ومتجدد لاطلاع الأفراد على تلك المعلومات الجديدة لكي يتذكّرها أساساً لتطوير أعمالهم.
- التطورات الإنتاجية والثورة التكنولوجية في الآلات والمكائن والمعدات، أدت إلى استبطاط أساليب وطرائق جديدة في العمل تتطلّب تخصصات علمية ومهارات فنية وإدارية مختلفة.
- أ. أعمال البرمجة والتشغيل للحاسوب الإلكتروني.
- ب. أنشطة نظم المعلومات ومفاهيم السيبرانتك وتحليل النظم.



ج .أساليب اتخاذ القرارات باستخدام بحوث العمليات(بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص44).

د .أعمال التطوير التنظيمي وما يتصل بها من خبرات في البحوث والتدريب.

ه .أعمال البحوث والدراسات السلوكية وتحليل السلوك الإنساني في موقع العمل.

و .أنشطة التخطيط والمتابعة وتقدير الأداء.

3-التطور الهائل في تركيب القوى العاملة يجعل العملية التدريبية لازمة لصاحبة التغيرات في هيكل القوى

العاملة على المستوى القومي وعلى مستوى المنظمة.

4-التغيير والاختلاف في دوافع الأفراد واتجاهاتهم .ومن ثم ما يقع من تطور في سلوكهم الإنتاجي، يجعل التدريب
الهادف إلى تعديل السلوك وتطويره أمر ضروريًا على مدى فترة خدمة الفرد الوظيفية. (بومناد سيف الدين ، نفس

(45) المرجع: ص

أهداف التدريب:

تتشتمل على:

1 .**أهداف مباشرة:**

وهي قصيرة المدى تتمثل في عملية التعديل الإيجابي في سلوك الأفراد والتي ترمي إلى إكسابهم:

أ .معارف ومهارات ومعلومات وخبرات تتخصصهم.

ب .أنماط سلوكية وعادات جديدة ملائمة.

ج .اتجاهات صالحة للعمل.

ونذلك لرفع مستوى كفاءة الفرد في الأداء، بحيث تتحقق فيه شروط الفاعلية بأقل مجهود.

أهداف طويلة المدى:

وتتمثل في إعداد الأفراد الذين يتوفرون فيهم الاستعداد لعملية الترقى والنمو في العمل لتولي أعمال هامة،

وتتشتمل على الغايات الرئيسية للتكتوين في ما يلي:

- الدعم الحالي، وهذا يعني توفير للعامل تمرين متعلق بصفة مباشرة مع عمله، ومنحه الفرصة لاكتساب

مهارات مكملة لأدائه.



- التحضير للمستقبل، فالتكوين المستمر يحضر المؤسسة وعمالها للتأهب لمواجهة التطورات.
مواكبة التحركات الفردية، فالعملات التكوينية مخصصة لتفضيل الإدماج والسماح بالترقية للتنقل المهني. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص45)

العملية التدريبية:

يعتمد نجاح العملية التدريبية في المنظمات على مدى التخطيط الجيد قبل وأثناء وبعد أن يأخذ التدريب الفعلي محله .ويجب أن ننظر إلى عملية التدريب كعملية متعددة الأوجه ومتراكمة وتكامل بعضها البعض .(بومناد

REFERENCES

ويعرفها" باش (2007) "على أنها" مجموع التغافل والتقطور المطلوب لإحداثها والنقص المارد تغطيته بين الوضعية الحالية والمتطلبات المستقبلية، المتعلقة بتغيير متوقع في السياق الشخصي أو المهني، والاحتياجات قابلة للرصد والتحديد والفارق قابل للقياس، وهي التي تساعده في صياغة محتوى البرنامج التكيني، ويكون تحديد الاحتياجات من طرف الفرد نفسه شرط ضروري في نجاح العملية التكينية وال الحاجة للتكون هي في الحقيقة تظهر من ثلاثة مصادر واضحة (بومناد سيف الدين ، نفس المرجم: ص 47)

من خلال المخططات الموجهة للنشاط، وهذه المصادر تنتج عن مشاريع المؤسسة (منتج جديد، تنظيم جديد، نجاح في الإنتاجية ... الخ)، وتنتج عن توقعات واعية من قبل الأفراد، وتقع في تزامن مع منطق المؤسسة، وداعية الأفراد، والبيداغوجية المنتهجة. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص 48)

ثانياً: محلة التخطيط والتتنفيذ

يتم تنفيذ البرنامج التربوي، مع التركيز على تحقيق أهداف البرنامج، وعلى المشاركة الإيجابية للمتدربين، وجمع الملاحظات الإيجابية والسلبية على البرنامج بملء استبيان خاص بالبرنامج التكويني، وتعني عملية تنفيذ التدريب، وضع الفعاليات التدريبية والبرامج التي تتضمنها خطة التدريب موضع التنفيذ أو التطبيق . والفعاليات التي تتضمنها هذه المرحلة هي: حسب الطائني، والفضل (2006) هـ:

- .1 تحديد أهداف البرنامج التربوي.
 - .2 تحديد موضوعات البرنامج التربوي.



5. تحديد مكان تنفيذ البرنامج التدريسي. (. بونهاد سيف الدين ، نفس المرجع: ص48)

3. تحديد أساليب التدريب.

4. تحديد وقت التدريب.

ثالثاً : مرحلة تقييم التدريب

ترجع أهمية تقييم التدريب كما يقول "برانلي" إلى جمع المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الفعالة المرتبطة باختيار وتنبي وتعديل الأنشطة التدريبية المختلفة . وتقييم التدريب ليست بالعملية السهلة، وإنما هي عملية معقدة ومستمرة سواء قبل أو بعد تنفيذ البرنامج التدريسي، كما أنها مرحلة عملية تهدف لقياس الفارق الموجود بين النتائج الفعلية والأهداف المحددة سلفاً، وتحديد أسباب هذا الفرق، وهي جزء في تسيير مشروع التكوين ويعتمد على بطارية من الوسائل والمؤشرات، والتي تجمع في شكل آلية. (. بونهاد سيف الدين ، نفس المرجع: ص48) ويرى "ديمكوسكي" وآخرون (2009) أن هناك نموذجاً يتألف من أربعة مستويات لتقييم برامج التدريب

في المؤسسات، وهذه المستويات هي:

رده الفعل: قياس رد فعل الذين اشتركوا في برنامج التدريب اتجاهه.

التعلم: مدى تغير اتجاهات وسلوكيات المشاركين، وتحسين مستوى المعرفة وزيادة مهاراتهم نتيجة الالتحاق ببرنامج التدريب.

السلوك: مدى تغير سلوك المشاركين نتيجة التحاقهم ببرنامج التدريب.

النتائج: النتائج النهائية التي أثمر عنها التحاق المشاركين ببرنامج التدريب.

يمكن القول بأن التدريب أو التكوين يشيران إلى نفس المفهوم فهو يهدف إلى تربية المهارات لدى العمال انطلاقاً من احتياجات واقعية بهدف سد هذه الاحتياجات الفردية منها أو التنظيمية، والأهم أن عملية التكوين هي عملية مستمرة وتذكرة مع استمرار تطور المسار المهني للعامل داخل المؤسسة. (. بونهاد سيف الدين ، نفس المرجع:

ص49)

د الواقع التدريب:



1. زيادة في الانتاج: وهي زيادة في كمية وتحسين نوعه، فتدريب العاملين على كيفية القيام بواجباتهم معناه درجة إتقانهم للعمل ومن ثم زيادة قابليةهم الإنتاجية.
2. الاقتصاد في النفقات : إذ تؤدي البرامج التدريبية مردوداً أكثر من تكاليفها أن التدريب على استخدام الآلة طبقاً لأصولها، ووفق الطرق السليمة فيه الكثير من الاقتصاد في النفقات من سلامة الآلة واقتصاد في المواد وقلة في استهلاكها. (مهدى حسن زويف، مرجع سبق ذكره: ص113)
3. قلة دوران العمل: فالدورات التدريبية للعاملين وتلقينهم من المعارف الجديدة التي تزيد من قدراتهم في مزاولة أعمالهم يعني إيجاد نوع من الاستقرار في حياة العاملين وزيادة استمرارهم في خدمة المنظمة ورغبتهم في العمل معها إلى جانب ذلك فإن الكثير من المنظمات تلزم المتدربين بعقود لخدمة معينة بعد التدريب كل ذلك يؤدي إلى قلة في معدل دوران العمل.
4. رفع معنويات العاملين: إذ ما يشعر الفرد بأن المنظمة جادة في تطوير قدراته وتقديره العون له في التطوير يزداد إخلاصه للمؤسسة وينعكس ذلك على علاقته الجيدة في الإدارة ويقبل على عمله باستعداد وجدي وهو مصدر رفع الروح المعنوية. (زويف، نفس المرجع: ص114)
5. توفير القوى الاحتياطية في المنظمة : إذ أن التدريب يشكل مصدراً هاماً للطلابات الملحة للأيدي العاملة وخاصة أيام الرخاء الذي يتطلب المزيد من القوى العاملة.
6. قلة في الإشراف : إذ أن التدريب معناه معرفة الفرد في عمله وطرق أداء العمل وقدرته على النقد الذاتي ولهذا سوف لا يحتاج إلى الكثير من الإشراف سواء لإرشاده في أداء عمله أو الرقابة عليه.
7. قلة في حوادث العمل: إذ أن التدريب معناه تعريف العامل القيام بأحسن الطرق وأسلमها في تشغيل الآلة والحركة فيقلل التدريب من مخاطر العمل وإحداثه.
8. والتدريب معناه تحسين أداء الإدارات ذاتها: إذ أن التدريب للإدارات والمخططين وما التدريب الإداري وتطوير الإدارة إلا طريق لزيادة كفاءة الإدارة ومعرفتهم في كيفية حل مشاكل العمل والقضاء على الكثير من أخطائهم. (زويف، نفس المرجع: ص 114-115).



مجالات التدريب:

1. **تدريب العاملين الجدد:** إذ قد يبدوا العمل للفرد جديداً مشوياً بشيء من الغرابة والرهبة في بداية الأمر مما يدعو ذلك إلى اتخاذ الإجراءات التي تكفل استقبال العاملين الجدد وتوجيههم وتوعيتهم ليشعروا بالطمأنينة

ولهذا التدريب ضرورة للعامل الجديد إذ (زويلف، نفس المرجع: ص115):

أ. يزوده بالمعلومات والمهارات المتخصصة الازمة لعمله الجديد.

ب. وعلى الرغم من حصول بعض الأفراد على المؤهلات العلمية، فهم يحتاجون للتدريب والتآقلم مع المستلزمات الخاصة بالعمل.

2. **تدريب العاملين القائمين بالعمل:** والذين يديرون العمل ويتوقف نجاح وفشل المنظمة في تأدية رسالتها ومادام العمل وطريقه في تطوير مستمر لذا لابد أن يتطور الفرد ذاته ليواكب تغير كل حديث في طرق الإنتاج وإدارة كل جديد تكنولوجي.

3. **التدريب لغرض الترقيع:** إذ عند ترفع الفرد لموقع عالي لابد أن نهيأ له دورة تربوية لتكامل قدراته ولترداد معارفه ل القيام بالعمل الجديد الذي يتطلب المزيد من المعرفة والقدرة والدرالية. (زويلف، نفس المرجع:

ص115).

4. **إعداد طبقة المدربين:** والمجال الآخر أن التدريب تحتاجه طبقة القيادة والمخططين والمدربين يتولون تنفيذ البرامج التربوية إذ يجب أن نوفر لهم الدورات التربوية لزيادة مهاراتهم وخير مثال لذلك الدورات التربوية التي تقوم في تنظيمها وزارة العمل البريطانية وهي دورات تربوية للقائمين على التدريب وهي:

- برامج طرق العمل Job Methods

- برامج الإرشاد Job Instruction

- برنامج السلامة الطباعية Job Safety

- علاقات العمل Industrial Relations (زويلف، نفس المرجع: ص116).

الطريقة المثلث في تحديد الحاجات التربوية ومراحلها:

أولاً: **وصف الأعمال:** إذ أن وصف الأعمال يمد الإدارة بمعلومات عن طبيعة الوظائف وهو بداية مراحل تحديد الحاجات التربوية وينتび في هذا المجال التأكد على حقيقة هامة وهي أن لا نعتمد على الوظائف الحاضرة بل



الوظائف المستجدة في السنة المقبلة التي خطط لها فقد تفتقر المنظمة لإدارة الحسابات الخاصة بالتكليف ولكن من المقرر إنشاء هذه الدائرة في السنة القادمة وهي السنة التخطيطية لذا فان وصف الأعمال لابد أن يشمل الوظائف الحاضرة والوظائف والمنوي استحداثها.

ثانياً: حصر الموارد البشرية : المتاحة للمؤسسة من القوى العاملة ومعرفة كفاءتها وهو حصر شامل ودقيق للأفراد العاملين كافة وبيان اختصاصاتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم وبيان كفاءتهم ومن الجدير بالذكر إن الإدارة لايعينها وهي تستحضر خطة التدريب معرفة الوظائف الشاغرة أو الوظائف التي تغير مضمونها بل من الضروري البحث عما سيشغلها، وأن الإدارة تحتاج إلى معرفة ملائمة الفرد للوظيفة التي يشغلها حالياً من حيث كفاءته في إدارة واجبات الوظيفة.

كما أن فشل بعض الأفراد في القيام بإعفاء الوظيفة قد لا يكون سببه قصور التدريب بل فقدان الرغبة في العمل أحياناً. (نفس المرجع: ص 119).

ثالثاً: المقارنة بين نتائج أداء الفرد ومتطلبات الوظيفة:
أي أن الفرق بين متطلبات الوظائف المذكورة في مواصفات العمل وحقيقة كفاءة الأفراد بعد معرفة مقدرتهم هو الحصيلة النهائية للحاجات التدريبية.



محاضرة رقم (05): تقييم الأداء

مفهوم وأهمية تقييم الأداء

يقصد بتقييم الأداء بأنه إصدار حكم على سلوك العامل من خلال إنجازه لوظائفه، وهذا الحكم يعبر تحت عدة أشكال، على شكل ملاحظة، أو على شكل جرد لنقاط القوة ونقاط الضعف بالنسبة للوظيفة المنجزة، أو على شكل حصيلة مهنية بالمقارنة مع الأهداف المسطرة للفترة التي تسبق التقييم، وقد يكون التقييم فردي (أي يتم من طرف المسؤول المباشر للعامل (أو جماعي) من عدة مسؤولين وزملاء العمل (وتختلف الطرق المعتمدة في التقييم في المؤسسات فيمكن أن تتم بشكل كتابي أو شفهي ويمكن إبراز مجالات أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية:

(بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص49)

✓ الترقية والنقل:

إذ تكشف عمليات تقييم الأداء عن قدرات العاملين ومن ثم يتم ترقيتهم إلى وظائف أعلى، كما يساعد في نقل ووضع كل فرد في الوظيفة التي تناسب قدراته.

✓ تقييم المشرفين والمديرين:

تساعد العملية في تحديد مدى فعالية المشرفين والمديرين في تنمية وتطوير أعضاء الفريق الذي يعمل تحت إشرافهم وتوجيهاتهم.

✓ تعديل المرتبات والأجر:

تسهم في اقتراح المكافآت المالية المناسبة للعاملين، واقتراح زيادة مرتبات وأجور العاملين أو إنقاذهما، واقتراح نظام حواجز معين.

✓ تقديم المشورة:

يشكل وسيلة لتقييم جوانب ضعف أداء العاملين واقتراح إجراءات لتحسين ذلك الأداء عن طريق التدريب مثلاً، لذلك يعتبر من العوامل الأساسية للكشف عن الحاجات التدريبية ومن ثم تحديد أنواع البرامج التدريبية والتطوير (اللّازمين). (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص50)



خطوات تصميم البرنامج التقييمي :

هناك عدد من الخطوات يجب إتباعها عند القيام بتصميم برامج تقييم الأداء، وحسب حاروش (2011)

تتمثل هذه الخطوات في ما يلي:

1-الأهداف : تحديد الهدف المراد الوصول عليه من خلال عملية التقييم.

2-المعايير: يقصد بها مستوى أداء محدد مسبقاً يمكن المقارنة به عند التقييم(قريب من المعيار ، بعيد عنه).

3-العوامل التقييمية: وهي عدد من العوامل المعيارية التقييمية التي على أساسها نصل إلى أهداف البرنامج (لا تزيد عن 12 ولا تقل عن 7 معايير) منها:

- الحضور والمواظبة.

- المواعيد النهائية.(بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص50)

- التعاون مع زملاء العمل والمشرفين.

- تقبل الاقتراحات.

- إدارة الوقت.

- استخدام المعدات.

- وضع أولويات للمهام.

- جودة ودقة العمل.

- حل المشكلات.

- الإبداع والأصالة.

- الاتصال: الشفهي والمكتوب.

- المهارات الفنية والمهنية.

4- المقاييس: وهي الأداة أو وحدة القياس التي بواسطتها يحدد الأداء الفعلي ونعرف موقعه من المعيار.

تحديد الفئات: أي تحديد الفئات الخاضعة للتقييم، ثم تحديد المعايير والمقاييس المناسبة.(بومناد سيف الدين ، نفس

(المرجع: ص51)



طرق تقييم الأداء:

يمكن تقسيم طرق تقييم الأداء إلى طرق تقليدية وأخرى حديثة:

- الطرق التقليدية لتقييم الأداء: وتمثل أبرزها في الطرق التالية:

أ. طريقة معايير العمل: "يستخدم أسلوب معايير العمل كوسيلة لتقييم الأداء للعاملين عادة في حقول الأنشطة الإنتاجية، ويتضمن هذا الأسلوب تحديد المعايير أو مستويات الإنتاج المراد تحقيقها، ثم يتم مقارنة الأداء الفعلي المتحقق للفرد إزاء هذه المعايير لمعرفة مستوى الأداء المتحقق للفرد، ولذا يجب أن تعكس تلك المعايير (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص51)، مستوى الإنتاج الطبيعي للفرد العادي هناك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها (لتحديد معايير العمل).

ب. طريقة التوزيع الإجباري: تقوم هذه الطريقة على أساس تحديد عدد من الفئات لمستوى الأداء مقدماً. ثم يقوم المسؤول عن التقييم بتوزيع الموظفين الخاضعين للتقييم على هذه الفئات، بحيث لا يدع أي فئة فارغة أي لا يسمح له بترك إحدى الفئات دون أن تحتوي العدد أو النسبة المحددة من الموظفين تحت (التقييم).

ج. طريقة الترتيب التنازلي أو العام: بموجب هذه الطريقة يقوم المسؤول عن التقييم، بترتيب مرؤوسه ترتيباً تنازلياً من الأحسن متدرجاً إلى الأسوأ، في ضوء المستوى العام للأداء ويعطي لكل منهم تقدير أو درجة، كما أن هذه الطريقة يمكن أداوها عن طريق تحديد الصفات الخاصة بكل وظيفة، وعلى مستوى كل صفة، ومقارن ما بين كل عامل وزملائه في العمل ويعطيه درجة أو تقدير، ثم يتم جمع الدرجات أو التقديرات التي حصل عليها العامل ثم يحدد ترتيبه العام). (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص52)

*الطرق الحديثة لتقييم الأداء:

وتمثل أهمها في ما يلي:

أ. طريقة الأحداث الحرجية: والتي تعني رصدحوادثالمهمة سواء الجيدة منها أو السيئة ويقصد بالحدث الحرج ذلك الجزء من سلوك الفرد الذي يعد علامـة محددة لنـجاحـه أو فـشـله، أو مؤشرـاً لـحسـنـ أـداءـه أو قـصـورـه، أو دليلـاً عـلـى اـرـفـاعـ كـفـائـتهـ، أو انـخـافـضـهاـ ولا يـرـكـزـ المـشـرفـ عـلـىـ الحـدـثـ فـيـ حدـ ذاتـهـ وإنـماـ عـلـىـ سـلـوكـ الفـردـ فـيـ (وكيفية تصرفـهـ لـمواـجهـتـهـ). (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص52)



بـ. طريقة التقييم 360 درجة: هو تقييم أداء الموظف عن طريق الحصول على معلومات عن أداء وظيفة معينة من الزملاء والمديرين والتقارير المباشرة والعملاء، وقد استخدم هذا الأسلوب بشكل موسع في الشركات الأمريكية في الأعوام العشرة الماضية ويتيح هذا النوع من التقييم فرصة لمعرفة معلومات عن أداء الموظف من التقارير الرسمية وزملاء العمل والموظفين في الإدارات الأخرى والعملاء، ومن الفرد نفسه، وتكون فائدة هذا التقييم أنه يجمع من الأشخاص الذين لديهم معرفة مباشرة بأداء الشخص ومن منظورات وزوايا مختلفة، لذلك فإن هذا التقييم تكون نتائجه أكثر صحة من التقييمات التقليدية المبنية على رأي المشرف فقط أو المدير بصورة.

جـ. طريقة الإدارة بالأهداف: تسعى هذه الطريقة إلى إيجاد منهج منظمي لوضع الأهداف، وتقويم الأداء من خلال استخدام النتائج كمعيار لقياس مدى التقدم أو التحسن في إنتاجية المنظمة).

وعلى العموم فإن استخدام هذه الطريقة في التقييم، يقوم على أساس مجموعة من الخطوات وهي كالتالي:

1. تحديد أهداف المنظمة بشكل دقيق ومفصل و وضع سقف زمني لإنجاز كل هدف تسعى إليه المنظمة .
أي تحديد الوقت اللازم لإنجاز كل منها من قبل الرؤساء.
2. تحديد أهداف العاملين أو الموظفين.
3. مناقشة هذه الأهداف مع المسؤولين وتحديد مساهمة كل منهم في تحقيق أهداف المنظمة. (بمناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص53)
4. يتم تقويم الأداء وفقاً للنتائج أو مدى تحقيق هذه الأهداف من قبل كل (موظف من الموظفين).

*مدة تقييم الأداء :

إن مدة التقييم تختلف من منظمة إلى أخرى وأحياناً من مجتمع إلى آخر، فالمجتمع الأمريكي ومنظماته تستخدم أسلوب التقويم الدوري والسنوي أما في المجتمع اللبناني ومنظماته تستخدم أسلوب التقويم الطويل الأمد لأكثر من سنة واحدة . بالإضافة لذلك فإن حجم المنظمة وطبيعة أدائها وأهدافها من التقييم تعتبر أيضاً من العوامل الأساسية المحددة



لسياسة التقويم المستهدفة، ولكن في العادة يكون التقييم للعاملين بعد انتهاء فترة التجربة وكذلك لأغراض ثبيت العاملين في وظائفهم أو نقلهم أو ترقيتهم إلى وظائف أعلى. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص54).

محاضرة رقم (06): سياسة الأجر

مفهوم الأجر والرواتب:

تعرف الأجر بأنها "جميع أشكال التعويضات المادية والخدمات والفوائد التي يحصل عليها الموظف من المنظمة مقابل الجهد الذي يبذله في العمل، واستغلاله لكافة طاقاته وإمكانياته القيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة بالوظيفة إسهاماً منه في تحقيق أهداف المنظمة" (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص54).

أما مفهوم الرواتب فهو" يستخدم عند تعويض العاملين على أساس الوقت، أي تعويض العامل عن وضعية نفسه بتصرف المنظمة لفترة معينة، شهر مثلاً، لذلك غالباً ما يستخدم المفهوم لتعويض الموظفين والذين تدفع لهم رواتب على أساس مدة الخدمة وبغض النظر عما أنجزوا خلالها، المهم هو أن الخطوة الأولى في تصميم النظام هي تحديد أساس التعويض، وبالتالي فيما إذا سيكون نظاماً للأجر أو نظاماً للرواتب. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص55)

العوامل المؤثرة في سياسات الأجر والرواتب:

- إن السياسات التي تتبعها الدول المتعددة بخصوص تحديد مقدار الأجر والرواتب التي تدفع للعاملين على تباين فئاتهم الوظيفية وتخصصاتهم تتأثر بمتغيرات وعوامل عديدة نوجز أهمها فيما يلي:
- الإمكانات المالية والاقتصادية للدولة وحجم إراداتها من استثمارات المتعددة ومواردها الاقتصادية ومواردها الاقتصادية الأخرى الطبيعية والإنتاجية والزراعية وغيرها .
 - المستوى المعاشي للبلد مقارنة بالمستويات المعاشرة للبلدان المجاورة والعامل، إذ أن ارتفاع مستويات المعيشة داخلياً وخارجياً لابد أن تترجم إلى زيادة في مستويات الأجر والرواتب للعاملين بشكل عام والعكس صحيح.
 - عرض والطلب على القوى العاملة في المجتمع، خصوصاً في الأنظمة ذات الفلسفات الرأسمالية أو ما يسمى بالأنظمة المفتوحة (العزاوي، مرجع سبق ذكره: ص195)



ث. طبيعة الأعمال أو الاختصاصات التي يمارسها الأفراد العاملون، وما تستلزمه من مهارات وكفاءات فكرية وجسمية، وما تشتمل عليه من أعباء ومسؤوليات ومتات ضمته من مخاطرة، وما يحيط بها من صعوبة ومشقة وغير ذلك.

ج. النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية والأحزاب السياسية والمفكرون والمصلحون الاجتماعيون وغيرهم من يبني المطالبة بحقوق العاملين وفي مقدمتها الارتفاع بالمستوى المعاشي للعاملين.

ح. الأنظمة والقوانين والتشريعات الحكومية التي تتدخل بين الحين والآخر لتشريع القوانين والقواعد والأنظمة التي تلزم أرباب العمل بدفع حدود دنيا للعاملين في الأعمال والمهن المتعددة في القطاع العام أو الخاص.

خ. عوامل ومتغيرات سياسية واجتماعية تتبناها الدولة لتحقيق بعض الأهداف التي تزيد الوصول إليها. (نفس المرجع: ص 196)

أهمية برامج الأجور للمنظمات

تتمثل في النقاط التالية:

- تساعد على جذب أعداد ونوعية الموظفين المطلوبين لتشغيل المنظمة.
- يساعد على تسهيل تحقيق مكانة تنافسية في تسويق المنتجات والخدمات خاصة في المنظمات الربحية.
- ربط برنامج الأجور بالوقت والتكلفة، وكذلك بموارد المنظمة وأولوياتها الخاصة بالعاملين.
- يجب أن يكون البرنامج مقبولاً، ويحصل على موافقة الموظفين.
- يجب أن يلعب البرنامج دوراً إيجابياً في تحفيز الموظفين على الأداء بأفضل طاقاتهم، وتحسين مهاراتهم وقرارتهم.
- يجب أن يحصل البرنامج في القطاع الخاص على موافقة الجمهور ومن بينهم المساهمين والعملاء والحكومة وال العامة.
- يجب أن يعد البرنامج الموظفين بالفرصة لتحقيق طموحات معقولة داخل إطار من المساواة والعدالة.)

(يومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص 55)

*أنظمة دفع الأجور:



يشيع استخدام نظائر أساسيات للأجر نتطرق إليهما من خلال ما يلي:

أ- نظام الأجر الزمني: يتم بمقتضاه دفع الأجر عن وحدة زمنية معينة يقضيها الفرد العامل في عمله، ولا يتغير الأجر بتغير كمية الإنتاج، ويعتبر هذا النظام شائعاً في الاستخدام لبساطته ويتم اللجوء إليه في الحالات التي يصعب فيها ربط الإنتاج بالأداء كوحدات كمية مثل الأعمال الإدارية والهندسية والاستشارية.

ب- نظام الأجر بالإنتاج أو الأجر التشجيعي: بموجب هذا النظام يتوقف أجر الفرد على إنتاجيته وهو شائع حالياً في تحديد أجور عمال الإنتاج في الصناعة، على أن مدى ارتباط الأجر بإنتاجية الفرد يختلف باختلاف احتساب أسلوب الأجر.

خطوات تصميم هيكل الأجر:

وتتلخص الخطوات في ما يلي:

1-تحديد عدد فئات الوظائف.

2-تحديد معدل الأجر المقابل لكل فئة.

3-تعديل هيكل الأجر في شكله النهائي ليتناسب مع سياسة المنظمة.

كما يمكن أن يضاف للأجر بعض المزايا منها ما هو إجباري لوجود نص قانوني أو تشريعي ومنها ما هو اختياري بحيث تقدمها المنظمة من تلقاء نفسها وتتحمل تكاليفها، كما تعتبر التأمينات الاجتماعية من عوامل التحفيز حيث تساهم المنظمة بقسط من المبلغ ويساهم العامل بقسط آخر وتحتفظ نسبة هذه الأقساط من دولة إلى أخرى" (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص 56).

أنواع الأجر والرواتب:

يمكن تصنيف الأجر والرواتب إلى أصناف أو فئات أو أنواع متعددة وفق أسس متعددة أيضاً من أهمها:

أ. من حيث نوع الأجر والرواتب، تصنف إلى: (العزوي، مرجع السابق: ص 196)

1. الأجر النقدي

2. الأجر الحقيقة

3. الأجر العينية



بـ. من حيث طبيعة الأجر والرواتب، تصنف إلى: (نفس المرجع: ص 197)

1. الأجر الاسمية

2. الأجر الكلية

3. الأجر الإضافية

خصائص نظام الأجر الفعال:

نعرض في ما يلي مجموعة من الخصائص والمتطلبات الازمة لنجاح أي نظام للأجر في النقاط التالية:

- أن تكون طريقة الدفع مفهومة وبسيطة لدى العاملين بالمنظمة.
- يجب أن تكون هناك علاقة مباشرة بين أجور الأفراد وزيادة الإنتاج.
- دفع أجور العاملين بأسرع ما يمكن وضمن أوقات منتظمة ومعلومة.
- ضمان حد أدنى لأجر كل وظيفة بغض النظر على الإنتاج اليومي.
- أن يكون الفرق بين الدخل العادي والدخل الذي يحصل عليه الفرد في حالة حفظه على العمل واضحًا وكافيًّا، بحيث يشجع العامل على العمل بكفاءة عالية وعادة ما تقدر هذه النسبة ما بين 30% إلى 40% زيادة على الدخل العادي لكي تكون حافزًا للعاملين. (بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص 57)

الجانب التحفيزي للأجر:

تأخذ الأجر تأثيراً مباشراً ليس فقط على مستوى معيشتهم ولكن أيضاً على تقدير مكانتهم سواء داخل أو خارج الوظيفة، وأن أجر أو راتب الموظف يمثل مكافأة يتلقاها مقابل إسهامه فهو يعتبر جوهرياً وفقاً لنظرية المساواة والعدالة . والأجر أو الراتب يجب أن يكون مساوٍ للإسهامات التي يؤديها الموظف، كذلك من الجوهرى أن يكون راتب الموظف مساوٍ لما يتلقاه الموظفين الآخرين مقابل إسهاماتهم، إن الحجم النسبي لما يتلقاه الموظف في مقابل ما يتلقاه الآخرين على إسهاماتهم يمكن أن يكون له تأثير قوياً على أداء الأفراد ورضاهم الوظيفي. (بومناد

سيف الدين ، نفس المرجع: ص 58)

سرية وعلانية الدفع:



بعض المنظمات تفضل الإبقاء على سرية المعلومات الخاصة بالدفع، أي جعل الأجر وعلاوته وزيادته وحوافره من الأمور التي لا يجب أن يطلع عليها إلا الموظف نفسه ورئيسه المباشر ومسؤول الأجر.

ومن الواضح الذين ينادون الكتمان لديهم مبررات عديدة منها مثلاً أن ما يأخذه الفرد شيء خاص به وجزء من أسراره الخاصة ولا يجوز أن يطلع عليها الآخرون .وهم يرون أن كشف الأجر واستحقاقات العاملين سيثير نوعاً من الحسد والامتعاض والغيرة بين العاملين .ولكن بالمقابل نجد أن بعض الشركات تحصل العلانية والإفصاح عن مرتبات أو تعويضات العاملين من أجل تقليل حالة المغالاة التي يطلقها بعض العاملين في تقدير ما يحصل عليه زملائهم في العمل .وكذلك من أجل خلق نوع من المنافسة بين العاملين، إذ أن بإمكانهم هم أيضاً الحصول على مثل هذه المرتبات أو التعويضات العالية أن عملوا بجد ونشاط لأن الأجر لا يعطى جزافاً وإنما هناك علاقة بين الأجر وما يبذله العاملون من جهد وما يقدّمونه من إبداعات تساهم في تطوير عمل المنظمة.(بومناد سيف الدين ، نفس المرجع: ص58).

مراجع :

1. لوكيا الهاشمي(2006): السلوك التنظيمي -الجزء الثاني -، عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر.
2. بغلول زهير(2011): الوجيز في الفكر الإداري، مخبر التطبيقات النفسية التربوية، جامعة متروري، قسنطينة الجزائر.
3. محفوظ أحمد جودة (2010): إدارة الموارد البشرية، ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن.



4. سامي بودبوس وخالد زهمول(2020): إدارة الموارد البشرية – رؤوية إستراتيجية وتطبيقات عملية ، ط1، دار الكتب الوطنية بنغازي –ليبيا.
5. نعيم إبراهيم الظاهر(2009): أساسيات الإدارة (المبادئ والتطبيقات الحديثة) ط1، أربد، الأردن عالم الكتب.
6. عبد الغفار حنفي (1993): السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية الإسكندرية، الدار الجامعية.
7. بومنداد سيف الدين (2018/2019): ممارسات الموارد البشرية المسؤولة اجتماعياً وعلاقتها بالالتزام الوظيفي (ERENAV URNO) دراسة حالة لمؤسسة تصليح البوادر "وحدة وهران"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علم النفس عمل وتنظيم، جامعة وهران 2.
8. عبد الباسط عباس أنس (2011): إدارة الموارد البشرية، عمان الأردن، دار مسيرة للنشر والتوزيع.
9. محمد فالح صالح (2004): إدارة الموارد البشرية عرض وتحليل، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن عمان، ط1.
10. رحمة أنطوان (2006): تخطيط الموارد البشرية وإدارتها، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
11. محمد سرور الحريري (2012): إدارة الموارد البشرية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط1.
12. مجيد الكرخي (2014): ادارة الموارد البشرية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1.
13. سمر محمد خليل العلو (2011): دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية الأكademie في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، لنيل درجة الماجستير في أصول التربية، جامعة الأزهر غزة.
14. محمد سمير أحمد (2009): الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1.
15. نجم عبد الله العزاوي وعباس حسين جواد (2010): الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط العربية.
16. مهدي حسن زوييف (2010): إدارة الأفراد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة العربية الأولى.

